ملحق مشروع تعزيز

السّلمُ الأهليّ في لبنان

Empowered lives.
Resilient nations.

مشروع ممول من الإتحاد الأوروبي

ملحق خاص

يصدر عن مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويوزّع مع صحيفتي «النهار» و«السفير»

العدد رقم 2، آذار 2013 Issue nº 2, March 2013

© AFP

العنف الأسري..
عودة الشارع إلى صباه

زياد بارود...
علينا كسر حاجز الخوف ودعم الحملات المدنيّة

إسقاط النظام
منكمشون بلا مكاسب

الاصلاح الانتخابي..
انفصام في زمن الانتخاب

المباني الأثرية..
جنازة مفتوحة..

الحملات المدنيّة: من أجل مستقبل أفضل

يتميّز لبنان بقوة المجتمع المدني فيه وحيويته، والذي يملك تاريخاً طويلاً، نفخر به، في التصدّي للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والسياسية في البلاد، وفي تحقيق ضمانات لحقوق الإنسان. وتنطلق أهميته من كونه يجمع كل الإختلافات السياسيّة والدينيّة والطبقيّة والثقافيّة. فتحرّك المجتمع المدني ليس مجرّد فرصة للإستجابة فقط إلى القضايا الراهنة والشائكة في المجتمع والتي تؤثر في حياتنا، بل هو وسيلة أيضاً لتجنّب نزاعات محتملة ومحفّز لطرح القوانين في المجتمعات العصرية وصياغتها وتطبيقها. وغالبًا ما يكون المجتمع المدني، الضمير الحيّ الذي يراقب ويحاسب الحكومة وصانعي القرار، في حين يعبّر ويدافع عن حقوق الأشخاص الذين لا صوت لهم في اتخاذ القرار.

من هنا، أراد «مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يسلّط الضوء على هذا التحرّك، وعلى معظم الحملات التي قام بها المجتمع المدني.

في العدد الثاني من ملحق «مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان»، جمع المشروع مساهمات لاعلاميين من مختلف الصحف والمواقع الإلكترونيّة اللبنانيّة في مكان واحد حول موضوع الحملات المدنيّة، إيماناً منه بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني والدور الأكبر الذي يلعبه الإعلام الموضوعي في الإضاءة عليه.

فساهم صحافيّون من صحف «النهار»، و«السفير» و«الحياة» و«البلد» و«المستقبل» و«اللواء»، وجريدة «المدن الإلكترونيّة»، وموقع Now، قدر الإمكان من خلال مواضيعهم، في تعزيز فكرة الحراك المدني عبر الإعلام.

ليست هذه المرة الأولى التي يجمع فيها المشروع الصحافيين حول موضوع يهدف إلى تعزيز السلم الأهلي في لبنان، إذ قام في شهر كانون الأول الماضي بنشر أول ملحق صاغته مجموعة من الصحافيين حول «الروابط» و«الانقسامات» الاجتماعية التي تصبغ المشهد اللبناني والتي يجب تجاوزها.

من هنا، بنى المشروع على التجربة الأولى الناجحة ليخوض اليوم تجربة ثانية فريدة من نوعها تعكس التنوّع الإعلامي والتحرّك المدني، وتُنشر ثمارها مع صحيفتي «السفير» و«النهار» في آن واحد. استمعتوا بقراءة هذه المقالات، على أمل أن يظل التحرّك المدني في خدمة حكومة مسؤولة وتنمية بشرية.

روبرت واتكنز
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحراك الأهلي: نقطة اللا عودة

ليست سهلة مسيرة الحملات والتحرّكات الأهليّة التي بدأت تنشط في لبنان، في الأعوام القليلة الماضية.

مرّت أعوام كثيرة والبلاد غارقة في حروبها الأهليّة والإجتياحات الإسرائيليّة، فطغت السياسة على سواها. حين يكون المرء مهدداً في أمنه وأمن أولاده، تتراجع كلّ أولويّة أخرى.

شائكة طريق الحملات الأهليّة. فهي، عكس ما يمكن الظنّ، في صلب السياسة، في صلب شوائب النظام اللبناني ذاتها التي أدّت إلى نشوب الحرب الأهليّة. فهدف هذه الحملات، على تنوّعها وتنّوع قضاياها، هو، بداية ونهاية، تحقيق المساواة بين مواطني الدولة. لكن، عندما يستمرّ التمّييز، تفقد البلاد – الدولة، مستقبلها.

لا يمكن لبلاد قامت على أساس تقاسم السلطات والصلاحيّات والخيرات والمناصب، ولا يسري على أبنائها قانون أحوال شخصية موحّد، أن تتحوّل دولة تحضن مواطنين. ستبقى أرضاً تتلاقى فوقها مجموعات من البشر، لكلّ منها آمالها وهمومها.

في غياب دور الدولة عن تأدية مهمتها الرئيسيّة كحكم عادل، سيستمرّ انتزاع الأطفال من أحضان أمهاتهم لتنوّع قوانين الحضانة، أو لأنه لا يمكن للأم أن تمنحهم جنسيتها- هويتها. سيستمرّ العنف الأسري منتشراً بلا رادع.

في غياب الدولة، سيستمر ارتفاع الكلفة الصحيّة من جرّاء حوادث السير، وتلّوث البيئة، وعدم تأمين الغذاء والمياه، وغياب الضمان الإجتماعي المنصف، والبنى التحتيّة المناسبة.

في غياب دورها، ستستمّر القوانين المعمول ببعضها منذ العام 1925، تحدّد مستقبل اللبنانيين الذين لا يعرف أحد عددهم بعد.

في غياب التشريعات المدروسة والقائمة على أساس مصلحة المواطنين، سيستمر العَوَز، والمرض، والجهل، والهفوات الطبيّة، والأخطاء الهندسيّة، وارتفاع عدد المساجين غير المحكومين، وغياب التدفئة والكهرباء، وتفشّي المخدرات، وأطفال الشوارع، والاستهتار بأصحاب الحاجات الخاصة، وباللاجئين الفلسطينيين، وتجاهل اللاجئين الآخرين وإساءة معاملتهم تماماً كما تُساء معاملة العمّال الأجانب.

بدأ المجتمع المدني حراكه، بخجل في البداية، ثم أخذ ينتظم ويتفعّل. وهو اليوم في مرحلة التحوّل إلى قوّة ضغط فاعلة على المشرّعين والساسّة في لبنان، وقد وصل إلى نقطة اللاعودة: ها هو رئيس الوزراء يعلن تأييده لمنح الأم جنسيتها الى أولادها، وها هو رئيس الجمهوريّة يغرّد مؤيداً الزواج المدني.

رغم المقاومة الشرسة التي يلقاها من السلطات السياسيّة والدينيّة والتشريعيّة، بدأ المجتمع المدني حراكه. واليوم، يبدو أن مثابرته وصبره، وما سيلقاه من دعم شعبي وسياسي، هو الذي سوف يقرّر مستقبل لبنان.

هنادي سلمان
مديرة تحرير في صحيفة «السفير»

الحراك المدني: سقوط أمام الطوائف!

أعلن ايماني لا بضرورة وجود منظمات المجتمع المدني فقط، بل بفاعليّة الحراك الذي تقوم به هذه الهيئات، وفي المجالات المتنوّعة التي تتحرك فيها، وخصوصاً مجال حقوق الانسان في كل نواحيه. ولئن كان البعض يرغب في جعل مؤسسات المجتمع المدني تابعة، أو التخويف من توجهاتها وارتباطاتها ومن مصادر تمويلها، فهو يجهد للحدّ من تأثيرها، لأنها لا تدور في فلكه، خصوصاً أن هذا البعض لا يملك سلاحاً يحارب به، الاّ سياسة التخوين، للتهويل، وإلغاء الآخر.

لكني أطرح دائماً على نفسي، وعلى الآخرين، سؤالاً لم أجد له جواباً شافياً حتى اليوم وفيه: لماذا تظل فاعلية الحراك المدني ضعيفة؟ ولماذا لا تؤدي الحملات المدنية هدفها المنشود كاملاً؟

من الممكن، أو ربما الأكيد، أن التركيبة الطائفيّة، والطبقة السياسيّة، وشبكة المصالح المستمرة منذ زمن، قادرة على شلّ كل حركة مواجهة، أو مقاومة لها. وهذا ما يحصل بالفعل، إذ أن خطاب رجل دين أو رجل سياسة يطيح إنجازات كبيرة، أو حتى خروق موقّتة وجزئيّة تحققت.

وتبقى الفاعلية ضعيفة أيضاً لأسباب ذاتية في الناس، في هؤلاء اللبنانيين الذين يعودون في كل مرة الى موروثاتهم وتقاليدهم، واصطفافاتهم القديمة، بل لنقل الى انقساماتهم المَرَضية، القادرة على القضاء على كل الانجازات، والمعوّقة لكل خطوات تقدميّة في البلد.

وثمّة سبب آخر لابقاء الفاعليّة بطيئة، هو موسميّة تحركات المجتمع المدني وتركيبته الضعيفة التي تمنع الاستمرار في الحملات، مما يحدّ من اندفاعها، وربما من فاعليتها، وصدقيتها أحياناً.

المطلوب وضع خطة لمواجهة كل هذه العقبات معاً.

غسان حجار
مدير تحرير صحيفة «النهار»

المضي قدماً في التعبئة المدنيّة في لبنان

المجتمع المدني النابض بالحياة، أساسي بالنسبة إلى الأمن القومي في أي بلد. وتشكل منظمات المجتمع المدني الجهة الأفضل لتحديد احتياجات الشعب والمضي قدماً في تلبية مطالبه. ويتمتع لبنان بمجتمع مدني حيوي جداً ومتعدّد الوجه. فقد شهدت آخر سنوات الحرب الأهلية في لبنان وحتى يومنا هذا، العديد من الأمثلة عن تعبئة غير طائفيّة للمجتمع المدني تمحورت حول بناء السلام، وإعادة الإعمار الاجتماعي والرفاه، والبيئة، وحقوق الإنسان.

ويسعى الاتحاد الأوروبي، بصفته إحدى الجهات المانحة الرئيسيّة، إلى أن يكون شريكاً يمكن لمنظمات المجتمع المدني في لبنان أن تعتمد عليه. ويوفر الاتحاد الأوروبي العديد من فرص التمويل من خلال برامج ثنائيّة الطرف أو متمحورة حول مجالات معيّنة. فعلى سبيل المثال، جرى تصميم آلية الجوار الأوروبيّة للمجتمع المدني لتعزيز قدرة المجتمع المدني على دعم الإصلاح وزيادة المساءلة العامة في البلدان المعنيّة. وبذلك توفّر هذه الآلية دعماً ملموساً للمجتمع المدني ليتحوّل إلى محرك أقوى للتغيير على المستوى الوطني.

وفي لبنان، سوف يؤدي هذا الدعم إلى زيادة مساحة الحوار مع منظمات المجتمع المدني، من أجل تبادل المعلومات في شأن مسائل التنمية في البلاد.

لقد بدأت الجهود المنسّقة المبذولة للتوصل إلى تحديد إطار انتخابي أفضل، وتكريس حقوق أفضل للنساء والعمال المهاجرين، وتحقيق عملية مصالحة سليمة، والمحافظة على التراث الثقافي الغني للبنان، تؤتي بثمارها. فمنظمات المجتمع المدني مستعدة حتى على الإقدام على خطوات أكثر حزماً وتنسيقاً للاضطلاع بدور ريادي في بناء لبنان جديد تسوده قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والعدالة الاجتماعية. غير أن القدرة على التحوّل إلى شريك حقيقي في التنمية ما زالت تتأثر بتجزئة الجهود والنقص في التنسيق.

ومن المهم أن نفهم ما هو نطاق التعبئة المدنيّة «كعامل للتغيير»، وما هي نقاط قوة منظمات المجتمع المدني وكيف يمكن تعزيزها أكثر فأكثر، وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من الانتفاضات العربية. وآمل في أن يقدم هذا الملحق للقراء، بعض الأفكار والإجابات في شأن ما يجب تطويره للمضي قدماً في مسار التعبئة المدنية الفعليّة التي تعود بالفائدة على كل من يعيش في لبنان.

السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

حقوق الطبع © 2013 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)- مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان.
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج.

أنجز هذا الملحق بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل كتاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها، وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

يأخذ من أمّه كل شيء إلاّ... جنسيّتها

"جنسيّتي حق لي ولأسرتي" تتابع مشوار النضال

دوريس سعد

«أخذ من أمّو كل شي، لون عيونا، إبتسامتا، وحنيّتا...إلاّ جنسيّتا. محكوم عليه إنو ما يكون لبناني لأنو بيّو مش لبناني»، هذا هو شعار إحدى الحملات التي قامت بها بعض جمعيات المجتمع المدني ضمن سلسلة النضالات للوصول الى مواطنة حقيقيّة للمرأة. الجنسيّة اللبنانيّة، تلك الورقة التي تُولد مع البعض ويسعون الى تحصيل سواها، يتهافت آخرون للحصول عليها بأي ثمن. ورغم كل الحملات إلاّ أن الجواب لا يزال كما كان، فالقانون الذي يعود الى أعوام واضح وظالم، ويعتبر اللبناني «كل شخص يولد من أب لبناني»، وكأن الطفل يولد من الأب فقط فيما الأم التي تحمله ٩ أشهر في بطنها ليس لها أي دور. فهي إمرأة حفر على جبينها منذ ولادتها: «أنتِ منقوصة الحقوق».

ناضلت اللبنانيات منذ العام 2001، إلاّ أن القضية لم تصل سوى الى لجنة وزاريّة تدرس مشروع القانون المقدّم لتعديل الجنسية، والتي كانت آخر قرارتها مجحفة في حق المرأة، أو بالأحرى، كما إعتبرتها حملة «جنسيّتي حق لي ولأسرتي»، «قرارات مشؤومة».

ورغم أن العديد من السياسيين وقفوا «وقفة عز» أمام الإعلام وحتى أمام السيّدات المطالبات، إلاّ أن إعتراض البعض بقي سيّد الموقف، والسبب يعود الى التغيير الديموغرافي والطائفي لمساحة الـ10452 كلم مربّع، مما يعني أن محاصصاتهم الطائفيّة والسياسيّة ستتزعزع.

رغم كل هذا الرفض الذي واجه الحملة، إلاّ أنها لم تكل أو تمل، بل ثابرت ولا زالت للتوصل الى مناصفة حقيقية في المجتمع ومساواة عادلة. كل هذه الحملات كانت بدعم من السيدات، فيما عائلاتهن يعانون تمييزاً في مجتمع تسوده الطائفيّة، ويرعى شؤون الحجر قبل الإلتفاف الى حقوق البشر.

بعد 12 سنة، باتت الصورة واضحة: ليس القانون وحده هو من يحول أمام إعطاء المرأة جنسيّتها لأولادها، بل أن ثمّة عقلية سائدة تنطلق من مخاوف تزايد أعداد الفلسطينيين عموماً، والطائفة السنيّة في لبنان خصوصاً.

مشوار الحملة النضالي انطلق في العام 2001 ضمن حملة إقليميّة في البلدان التي تعاني تهميشاً في هذا الموضوع. المرحلة الأولى كانت عبارة عن بحوث عدة جرت، تقول مديرة جمعية «جنسيتي حق لي ولأسرتي» لينا بو حبيب، مشيرةً الى أنه «كان ثمة إصرار من المعنيين لمعرفة الأرقام، رغم أنها بالنسبة الى هذه القضية الحقوقيّة غير مهمة. في هذه المرحلة، أردنا أن ندرك الأطر القانونية للقضية».

من تحركات حملة "جنسيتي حق لي ولأسرتي"

وتابعت: «في المرحلة الثانية بدأنا العمل مع الإعلام لنشر القضية، وأنجزنا أفلاماً وثائقية للحث على تغيير القوانين. في العام 2006، أنشأنا تحالفاً إقليميّاً هو تحالف مساواة بلا تحفظ، لرفع التحفظات عن الـ Cedaw وهو إتفاق للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

في المرحلة الثالثة، ركزت الحملة على لبنان، حيث لا زال يُعتبر أسوأ بلد في بسط المساواة بين الجندرين، بعدما عدلت العديد من البلدان قوانين الجنسية الخاصة بها. وأشارت بو حبيب الى أن العام 2012 كان حافلاً، اذ أقامت الحملة في 29 كانون الأول، إعتصاماً بعنوان "دمو ودمي لبنان". وكان هذا النشاط رداً على وزير الداخلية والبلديات مروان شربل، الذي أعطى حق التمتع بالجنسيّة الى كل شخص متحدر من أب وجد لبناني، مستثنياً النساء.

وأشارت الى أنه «اقيم إعتصام أمام السرايا الحكوميّة في 3 نيسان لتذكير المعنيين بمشروع القانون، إضافة الى العديد من التحركات الميدانيّة والإعتصامات لحثّ المعنيين وخصوصاً اللجنة الوزارية المكلفة درس مشروع تغيير قانون الجنسيّة، على تحريك الملف».

وكانت «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي» قد لبّت دعوة اللجنة الوزارية، وأجابت خلال الإجتماع عن الأسئلة التي طرحها الوزراء، وأبرزها عن المعوّقات التي تحول دون تعديل قانون الجنسية الحالي، والمشكلات التي تواجهها النساء اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين، وأسرهن. وكان قد اختتم الإجتماع، بوعد من اللجنة بمتابعة درس كل النواحي المتعلّقة بالقانون وبتأكيد إقتناعها ومواقفها من أحقيّة المطالب غير القابلة للنقاش، وجديتها في متابعة الموضوع. ورأت بو حبيب أنه، وبعد فترة طويلة، وكفيلة بدرس كل تشعّبات الملف، لا يزال القانون على حاله، علماً انه في حال لم تتطرق اليه الحملة لا يأتي أحد على ذكره، خصوصاً اللجنة المكلفة درسه، فهي لم تجتمع إلاّ بعد سلسلة إعتصامات.

وقد وجهت اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل، كتاباً الى مجلس الوزراء، تضمّن تهميشاً إضافياً لقضايا المرأة. وضمّت اللجنة: وزير العمل سليم جريصاتي، وزير الداخلية والبلديات مروان شربل، وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور، وزير العدل شكيب قرطباوي، وزير الإعلام وليد الداعوق، ووزير الشؤون الإجتماعية وائل ابو فاعور الذي لم يوقع الكتاب المرسل، ما اعتبرته الحملة بمثابة امر لا يبشر بالخير، ويؤكد رفض المعنيين تعديل قانون الجنسيّة وإحقاق المساواة.

واعتبرت أن ما صدر عن الهيئة معيب، «فمن غير المقبول أن يعتبروا المساواة التي أقرها الدستور غير ملزمة التطبيق إذ أخلّت بالمصلحة العامة"، متسائلةً «هل بإعطاء الأم جنسيّتها لأولادها خوف على مصلحة البلد، أو على مصلحة الطوائف؟ لماذا يربطون الموضوع بالتوطين والهلع الديموغرافي؟». وأضافت «وفق إحصاءاتهم، ثمّة 16000 سيدة متزوجة من أجنبي بينهن، فقط 4000 متزوجات من فلسطيني، فما هذا التناقض؟».

وأوضحت أن الدولة تتعامل مع هذه القضية بإستخفاف كبير، اذ تهتم لمصلحة الطوائف أكثر من مصلحة الناس، وهذا ما يكرّس الذكورية الطائفية. وتابعت بو حبيب: «لا يمنوننا بالتقديمات نحن لسنا رعايا في بلدنا. نحن مواطنات ولا نريد تسهيلات، ولا نساوم على حقوقنا بل نريدها كاملة».

ومن الإنجازات التي إستطاعت الحملة تحقيقها: إقرار وزير العمل السابق شربل نحاس تعديلات جوهرية على قانون العمل في 27 أيلول 2012، أجاز بذلك لأبناء وأزواج اللبنانيات غير اللبنانيين إذن عمل غير مقيّد بالمهن المحصورة باللبنانيين، ومسهل قدر الإمكان لناحية إجراءاته الإدارية.

ونختم مع سميرة سويدان، احدى المناضلات التي أثارت قصتها جدالاً كبيراً في الرأي العام. هذه المرأة هي من جنوب لبنان، تزوجت من رجل مصري، وكان لها نصيبها من الحرمان في المساواة. توفي زوجها في العام 1994 تاركاً لها أربعة أولاد ما لبثوا أن تخبّطوا في القوانين المهترئة والظالمة للمرأة.

في 15 حزيران 2009، أنصف القاضي جون قزي السيدة سميرة، وأصدر حكماً خرج عن الأعراف الذكوريّة والطائفيّة السائدة، جاعلاً من حكمه سابقة، فكسر الدوامة السائدة، فارضاً العدل والمساواة. ففي كل لقاء كان يقول لها قزي: «القاضي يحكم بإسم الشعب، ولو عاد بي الزمن لكنت حكمت بالطريقة عينها»، معتبراً انه شخص تجرأ أن يحلم.

أما سميرة فهي أيضاً حلمت بغد أفضل ومستقبل واعد لأولادها في وطنها الأم، وتجرأت على تقديم دعوى قضائية للحصول على الجنسيّة، معتبرةً أن هذا الامر حق مكتسب لها ادنى وأقل ما يمكن أن تحصل عليه. وأشارت الى ان «الدولة إستأنفت حكم القاضي الذي حكم بالعدل رغم أن النيابة العامة لم تفعل، وهذا يعتبر باطلاً». ولفتت الى أنها لم ولن تيأس يوماً، إذ أن أولادها لا يعرفون غير لبنان بلدهم، وهم أولى بالجنسيّة من غيرهم.

هي واحدة من النساء المهمّشات، وهي بنظر الدولة «نصف مواطنة» محكومٌ عليها أن تتبع بصمت نظام الطائفيّة الذكوريّة والسياسة السائدة. ولكن «لا» للظلم، تقول بو حبيب، «لن نرضى بعد اليوم ما يحصل، ومواقفنا ستترجم ميدانيّاً بعدما إنبثقت من الحملة هيئة مؤلفة من مندوبي المناطق وسنعمل على التوعية والتعبئة التي ستظهر للرأي العام من هم المعرقلون».

بعيداً من الحسابات الطائفية والسياسية التي جعلت من لبنان وطناً غير عادل، وطناً يصنّف الحقوق ضمن مقاييس المحاصصات الطائفيّة وأقلام الإقتراع الإنتخابيّة. بعيداً من كل ذلك، لن تتراجع اللبنانيّات عن المطالبة بالمساواة. فهل ستشهد هذه السنة معجزةً تمثل إنتفاضة على هذا الواقع؟.

متى تحل المشكلات التي تواجهها النساء اللبنانيات المتزوجات من غير اللبنانيين؟

حملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري: معركة رأي عام

المجتمع المدني عاد إلى الشارع

سعدى علوه

يؤكد المنحى الذي تسير فيه الأمور في لبنان اليوم، قساوة المعركة التي خاضتها منظمة «كفى» عنفاً وإستغلالاً، ومعها التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري، خلال السعي لإقرار مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري الذي وضعته، وأقرّ في مجلس الوزراء في نيسان 2010، وحوّل إلى مجلس النواب لتشريعه.

نتحدث هنا عن قضايا أساسيّة مطروحة في البلاد، من مشروع قانون الإنتخاب الأرثوذكسي، إلى التوصية الوزاريّة بمنح المرأة اللبنانية حق اعطاء جنسيّتها لأسرتها، إلى الحرب الشعواء ضد الزواج المدني، والتي وصلت حدود التكفير والحكم بالردّة، الذي حركه زواج نضال درويش وخلود سكرية.

نعود إلى هذه القضايا الثلاث لأنها تبرز الربط الجوهري الذي يحكم أداء النظام السياسي الطائفي، بما يؤكد تضحيته بالحقوق الأساسيّة للمواطنين في سبيل صون مصالح الطوائف. ويجوز الربط بينها وبين تشريع حماية النساء من العنف الأسري بسبب بروز العائق نفسه، أي حق المرأة بالحماية من العنف الأسري في وجه مصالح الطوائف التي رفضت التشريع القانوني الرادع بإعتباره تدخلاً في حياة الأسرة وتفكيكاً لها، وبأنه يتناقض مع قوانين الأحوال الشخصيّة المذهبيّة، وكذلك مع بعض المعتقدات الدينيّة، ومنها حق الرجل في العلاقة الجنسيّة مع زوجته. وهو ما أسس لنسف المادة الثالثة التي تجرّم الإغتصاب الزوجي من مشروع القانون في بداية درسه في اللجنة النيابية الفرعيّة برئاسة النائب سمير الجسر.

وإذا كانت معركة مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري قد وصلت اليوم إلى تحويل مشروع القانون بعد إجراء تعديلات عدة عليه في اللجنة النيابيّة الفرعيّة، إلى اللجان النيابيّة المشتركة تمهيداً لدرسه وتحويله إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، فإن التحالف الوطني، وفي قلبه «كفى»، قرر إستئناف معركته في الشارع، بعدما خصّصت الفترة الماضية لتكوين «لوبي» نيابي رافض لبعض التعديلات التي شوّهت مشروع القانون ونسفت جوهره. وحصلت «كفى» خلال الحملة على توقيع نحو خمسين نائباً مستعدين للتصويت لمصلحة مشروع القانون بالتعديلات التي ترضي التحالف.

ودشّن التحالف إستئناف تحركاته الميدانيّة في الشارع بتاريخ 29 كانون الثاني 2013 بإعتصام على بعد أمتار من مجلس النواب، وأثناء إنعقاد اللجان النيابيّة المشتركة، إحتجاجاً على عدم إدراج مشروع القانون في جدول أعمالها، مطلقة حملة «حياة النساء أهم من كراسيكم»، في ردّ على تركيز الإهتمام على تشريع قانون الإنتخابات فقط.

اخيراً، وتحديداً عشية يوم المرأة العالمي، لوّحت مجموعة «نسوية» التي تضم نحو 250 شابة وشاباً ببدء إضراب عن الطعام أمام مجلس النواب إلى حين إقرار مشروع القانون من دون التعديلات التشويهيّة التي وضعتها اللجنة النيابية الفرعية.

إستراتيجيّة جديدة

واعتمدت «كفى» خلال الإعتصام إستراتيجيّة جديدة قضت بإخراج معاناة السيدات المعنّفات من الغرف الخاصة عبر قراءة رسائل يكتبن فيها قصصهن بأنفسهن، ويتم نشرها في وسائل الإعلام، وتوجّه إلى رئيس مجلس النواب وأعضائه والمسؤولين في لبنان، لمطالبتهم بمنح تشريع حماية النساء من العنف الأسري الأولويّة التي يستحق.

وأثمرت الرسائل التي وصلت حتى الآن إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، ورئيس «تكتل التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون، والنائب الكتائبي سامي الجميل، عن إطلاق هؤلاء مواقف مؤيدة لإقرار القانون وتعهد بالعمل على تحقيق ذلك. كذلك اكد النيّة نفسها نائب «القوات اللبنانية» ايلي كيروز.

وتشدّد «كفى» على ضرورة رفض التعديلات التي اقرتها اللجنة الفرعية على مشروع القانون وعلى رأسها، تعميمه لكل أفراد الأسرة ونسف الفلسفة الجوهريّة من تخصيصه بالنساء المفتقدات الى أي نوع من أنواع الحماية، فيما

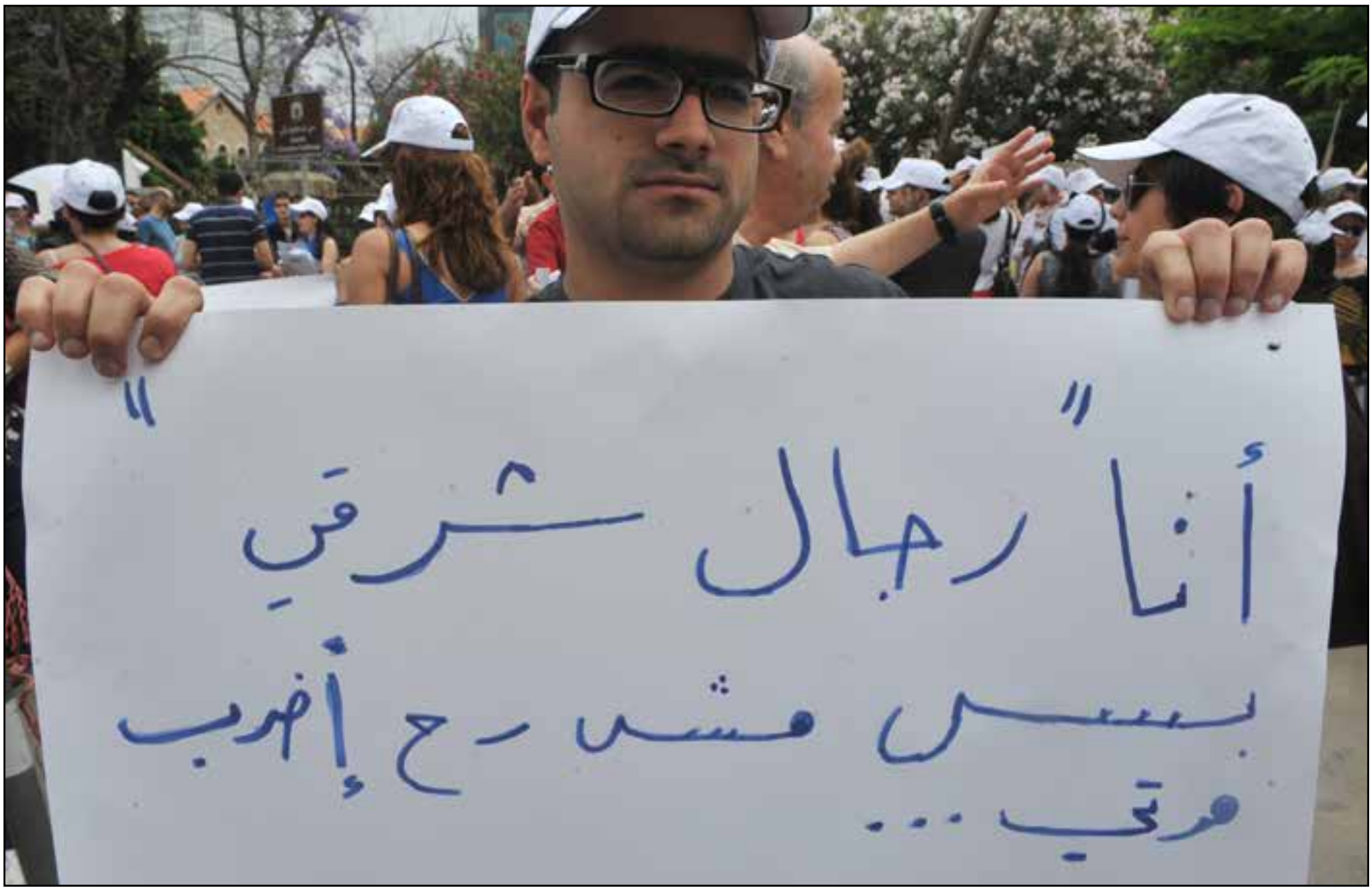

مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري ينتظر الهيئة العامة لمجلس النواب (من ارشيف «السفير»)

في موازاة تشكيل «لوبي» نيابي

تحمي كامل المنظمة الدينيّة والإجتماعيّة والذكوريّة والقانونيّة السائدة الرجل، ويؤمن القانون 422 الخاص بالأحداث الحماية للأطفال. كذلك، تُبدي تحفظها عن إعادة تجريم الإغتصاب الزوجي بالطريقة التي تعاقب على الأذى وبشروط، وليس على الفعل بعينه. وتتحفظ كذلك عن المادة التي تُعيد مسألة حماية الأولاد مع الأم المعنّفة إلى ما تنص عليه قوانين الأحوال الشخصيّة بما يخص موضوع الحضانة.

ورغم أن حملة المناهضة للتعديلات التي وضعتها اللجنة الفرعية على مشروع القانون أدت مثلاً إلى إعادة إسم النساء إلى العنوان، وتجريم الإغتصاب الزوجي وإن بشكل غير مرض، وتعديل المادة 26 التي كانت تعطي الأولويّة في التطبيق لقوانين الأحوال الشخصية في حال التعارض بينها وبين هذا القانون، إلاّ أن إمرار مشروع القانون في مجلس النواب كما يتمنّى التحالف ليست مضموناً، رغم تعهد نحو خمسين نائباً التصويت لمصلحة إقرار القانون بطريقة تخدم الهدف منه في حماية النساء.

ويتبيّن لدى التعمق في درس التعديلات التي أقرتها اللجنة الفرعية على مشروع القانون، ووفق التسريبات الإعلامية عنها، كون النواب لم يتمتعوا بالشفافيّة لإعلان ما عدّلوه في اللجنة، أن إعادة إدارج إسم النساء في العنوان جاء من ضمن الأسرة وليس كما كان في مشروع القانون المخصّص لهن دون غيرهن، بحيث أصبح «حماية النساء وكل افراد الأسرة من العنف الأسري». كما أن تجريم الإغتصاب الزوجي أحيل على باب «الإيذاء» في قانون العقوبات، وليس وفقاً للمادة 503 التي تجرّم الإغتصاب غير الزوجي. وبذلك عدّل النواب المادة بما يتيح العقاب على نتيجة الفعل ، أي الأذى، وليس على الفعل بعينه، أي الإغتصاب. والأسوأ أن بعض المواد في «باب الإيذاء» تتطلّب تقريراً طبيّاً تبرزه المرأة المغتصبة، ويفيد بتعطيلها عن العمل أكثر من عشرة أيام لتدين الزوج المُغتصب بعقوبة بسيطة وغير ذي معنى.

كذلك أبقى التعديل على النص الذي يسمح للمرأة بالتنازل عن الحق الشخصي في حال التصالح مع الزوج.

الحملة «فرضت» تعديلات جوهرية

وعليه، يؤكد التحالف، وفق ما أعلنته المسؤولة عن الخدمة القانونية في «كفى» المحاميّة ليلى عواضة، إثر التحرك الأخير، أن الحملة نجحت كخطوة أولى في «فرض» بعض التعديلات الجوهرية على المسودّة التي خلصت إليها اللجنة الفرعية التي درست المشروع، وأهمها إعادة إدراج اسم النساء في عنوان القانون، وتجريم الاغتصاب و«إن بشكل غير مرضي بالكامل»، بالإضافة إلى تعديل المادة 26 التي أصبحت في الصيغة الجديدة المادة 22، بشكل لم تعد تُعطى فيه الأولويّة الى أحكام المحاكم الروحيّة والشرعيّة. واكدت عواضة رفض ربط القرار بحماية الطفل مع الأم المعنّفة بسنّ الحضانة وفق قوانين الأحوال الشخصية.

ويصطدم التحالف اليوم، ومعه مسيرة تشريع حماية النساء من العنف الأسري بمقاطعة نواب المعارضة، أو عدد منهم لجلسات اللجان المشتركة من جهة، وعدم إنعقاد الهيئة العامة في البرلمان، في ظل الظروف السياسيّة الحاليّة من جهة أخرى، مما يرجئ بتّ مشروع القانون كما غيره من القوانين، بإنتظار الإستحقاق الإنتخابي المقبل.

وتشير عريضة «كفى» إلى أن النواب الذين وقعوا مشروع القانون، هم: ستريدا جعجع، إيلي كيروز، شانت جانجيان، أنطوان زهرا، جوزف معلوف، فادي كرم، أنطوان أبو خاطر، جورج عدوان، نبيل نقولا، حكمت ديب، ناجي غاريوس، إدغار معلوف، سليم سلهب، هاغوب بقرادونيان، سليمان فرنجية، سليم كرم، اسطفان الدويهي، إميل رحمة، بهية الحريري، أحمد فتفت، نضال طعمة، نبيل دوفريج، عاطف مجدلاني، باسم الشاب، رياض رحال، هادي حبيش، محمد قباني، غازي يوسف، جان أوغاسبيان، سرج طورسركسيان، سيبوه كالبيكيان، أمين وهبة، تمّام سلام، سامي الجميّل، نديم الجميّل، فادي الهبر، إيلي ماروني، سامر سعادة، مروان فارس، مروان حمادة، بطرس حرب، دوري شمعون ومحمد الحجار، علماً أن الأخير تحفظ عن مادة الإغتصاب الزوجي.

ولكن وصول مشروع القانون إلى هذه المرحلة لم يأتِ من العدم بل نتيجة معركة كبيرة جعلت من مسيرة تشريع العنف الأسري، الحدث الأبرز في إحتلال المساحة العامة خلال الفصل الأخير من عام 2011 ولغاية منتصف 2012، موعد تهدئة الشارع وبدء تشكيل «اللوبي» النيابي.

«كفى» نجحت في تحويله قضية وطنية واعلامية (تصوير علي لمع «السفير»)

«كفى» حوّلته قضيّة وطنيّة

أثمرت حملة إقرار مشروع القانون التي قادتها «كفى» عن تحويل تشريع حماية النساء من العنف الأسري إلى قضية وطنيّة وإعلاميّة ومدنيّة بإمتياز، مما أدى إلى إخراج القضيّة من قمقم الجمعيات المدنية إلى فضاء المجتمع ككل. وتحوّلت الحملة الى قضية رأي عام دفعت ببعض الشخصيّات المدنيّة والمجموعات الشبابيّة إلى تنظيم احتجاجات مستقلة عن التحالف الوطني و«كفى»، وإن بالتنسيق معها. كذلك تبنّت مجموعة «نُسوية» مشروع القانون، ونظّمت سلسلة من الأنشطة المستقلّة الرافضة لتشويه القانون.

وترجمت نتائج المعركة بلجوء اللجنة النيابيّة الفرعيّة الخاصة بمشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري إلى عقد مؤتمر صحافي، لم يسبق أن عمدت إلى عقده لجنة فرعية من قبل، تبرّر فيه التعديلات التي وضعتها على مشروع القانون والتي أدت إلى تشويهه في محطات عدة. وكأنها تبرّر للرأي العام افعالها وتحاول الدفاع عن نفسها، خصوصاً بعدما استقال نائبان من بين اعضائها الثمانيّة إحتجاجاً على ما سمّياه «تشويه القانون وتفريغه من مضمونه».

وكان لحراك حماية المرأة من العنف الأسري خصوصية تمثّلت في نقل المواجهة من الشارع إلى مجلسي الوزراء والنواب، وإن بقي الأول (الشارع) الساحة الخلفية المساندة والداعمة لرصّ الصفوف واستئناف الهجوم بوسائل متنوّعة.

وعلى صعيد حماية النساء من كل أنواع العنف، ناضلت «نسوية» في سبيل حق المرأة بإمتلاك جسدها ومعه مساحة التحرك بحرية (إلى جانب مطالب أخرى). وشكّلت البيئة التي انتجتها «نسوية» رحماً خصباً لتشكل مجموعات شبابيّة تتنطح للتورط بقضايا حقوقيّة مباشرة، وتساند قضايا مطلبيّة أخرى.

ويمكن القول إن تجربة مسيرة العنف الأسري بلورت إنخراط الشباب، كفئة عمريّة، وليس كنوع إجتماعي فقط، أكثر في التحركات المطلبيّة. ولم تعد التحركات النسائيّة حكراً على وجوه معيّنة، رغم الدور الكبير الذي أدته مناضلات مخضرمات في الحراك النسوي عبر التاريخ. حتى منظمة «كفى» التي قادت حراك تشريع حماية النساء من العنف الأسري، هي منظمة شابة مقارنة

اعتمدت «كفى» إستراتيجيّة إخراج المعاناة من الغرف الخاصة عبر قراءة رسائل تكتب فيها النساء قصصهن بأنفسهن

بجمعيات نسائية "عتيقة» أخرى.

ولم تخرج هذه الوجوه من رحم المنظمات الموجودة بل شقّت طريقها الخاص.

لم تتوقف عند السؤال حول إمكانية التغيير في المجلس النسائي الذي يضم مئة وسبعين جمعية، بل قفزت عنه إلى تأسيس جمعيات ومجموعات من خارجه، ومن خارج الطروحات المختلف عليها داخله وفقاً لرؤية الجمعيات السالفة. لم نسمع بطرح أي جمعية نسائية قبل «نسوية» وشاباتها وشبانها مطلب حق المرأة بالسيطرة على جسدها، وبحرية تحركها في شوارع آمنة مضاءة وبوجود حارس بلدي صديق.. لم يطرح موضوع الإغتصاب الزوجي بهذه الطريقة مع «كفى»، وإن كانت الهيئة اللبنانية لحماية المرأة من العنف قد باشرت ايضاً نضالها حول القضية منذ فترة. ولم تكن قضية مشروع قانون العنف الأسري ومسيرته في مجلس النواب لتتحوّل قضية مجتمعيّة عامة لولا التنويع في الوسائل المعتمدة في الحملة، وتكوين مجموعات الضغط، والنجاح في استقطاب الإعلام إلى قلب المعركة.

ومن ابرز سمات الوسائل الجديدة كان إعتماد المسرح سواء كمكان، ومنه شهادات الإغتصاب الزوجي على مسرح بابل الذي نظمته «كفى»، وتحويل الشارع مكاناً لعرض أكثر من «فلاش موب» ونشاط مرتبط بالعنف الأسري (كفى أيضاً). ومسيرة الدفن الرمزي عبر تظاهرة «نسوية» عن الإغتصاب فيما كان التابوت تعبيراً عن دفن مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري، ومشهد ضرب الرجل لزوجته امام مجلس النواب مع «كفى».

رفع نسبة الوعي

وليس تفصيلاً لجوء منظمي الحِراكات إلى وسائل التواصل الإجتماعي بطريقة توحي بإمكان الإستغناء عن الإعلام كوسيلة وحيدة لنشر أخبار التحرّك والحديث عنه، في وقت تشكل فيه منافسة وسائل التواصل الحديثة للإعلام التقليدي هاجس معظم وسائل الإعلام. وأنشأت كل جمعية وسائلها الإعلامية الخاصة، من موقع إلكتروني إلى صفحة على «الفايسبوك» إلى «تويتر»، لا بل أن الجمعيات خصّت كل مطلب طرحته بصفحة خاصة تتابع أدق تفاصيل مستجداته. كذلك عمد أصدقاء كل قضية ومناصروها إلى فتح صفحات صديقة ومؤيدة في موازاة الصفحات الرئيسيّة، مما شكل قاعدة واسعة لإطلاق نقاش مجتمعي يسهم في تكوين رأي عام عن القضية، ويرفع نسبة الوعي حولها، وخصوصاً بين الشباب وطلاب الجامعات الذين يشكّلون النسبة الأكبر من روّاد الشبكة العنكبوتيّة.

ويمكن اعتبار قضية مشروع حماية المرأة من العنف الأسري نموذجاً لما حصل، إذ بالإضافة إلى صفحة «كفى» والتحالف الوطني المؤلف من 60 جمعية مساندة وصفحة «نسوية»، نبتت صفحات مساندة لمشروع القانون (خمس صفحات) وأخرى ضد القانون ومنتقدة له (نحو خمس صفحات أيضاً).

ختاماً، ليس قليلاً ما تمّ إنجازه عبر حملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري، وإن كان في العمق لا يرضي «كفى» والتحالف والمجتمع المدني الذي يضم شخصيّات أو منظمات، علماً أننا نتحدث عن موضوع كان جزء كبير منه يُعتبر قبل أعوام بمثابة «تابو» محرّم، وهو الإغتصاب الزوجي. صحيح أن إعادة مادة تجريم الإغتصاب الزوجي لم تحصل بطريقة مرضية ومُنصفة، ولكن باب التعديل لم يقفل بعد للضغط في إتجاه تصحيح التعديلات التي نالت من جوهر القانون وعلى رأسها إسمه، وصيغة تجريم الإغتصاب الزوجي، والتأكد من عدم تأثير قوانين الأحوال الشخصيّة على تطبيق القانون وعدم ربط حماية أطفال المرأة المعنّفة بسنّ الحضانة عند الطوائف.

والجيد هو عودة التحالف والتحرّك إلى الشارع حيث أثبتت معركة حق المرأة بمنح جنسيتها لأسرتها وفاء المسؤولين للطوائف ومصالحها فقط وليس للحقوق الأساسيّة للمواطنين.

manal.chaaya@annahar.com.lb

«الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي» قصة نجاح ... واخفاق

تحديات مبتورة وانفصام سياسيين في زمن الانتخاب

منال شعيا

نادراً ما يُحكى عن انتخابات من دون اصلاحات، أو هكذا يفترض أن تكون المعادلة. ونادراً ايضاً ما تكون الانتخابات في لبنان متزامنة مع جملة اصلاحات، كونها في المحصلّة العمومية تعيد انتاج غالبية معالم التركيبة حيال الاسلوب السياسي، كي لا نقول حيال الأشخاص ذاتهم.

هذا الواقع يحتّم الحديث اكثر عن اصلاحات انتخابية في لبنان، علّ الحقيقة تتبدّل يوماً، ويؤدي تراكم المحاولات الى نتيجة ملموسة.

قبل سبعة أعوام، برز دور «الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي»، التي حاولت تحقيق النجاح والانجازات. فما هو هدفها ومن هم مؤسسوها؟ كيف بدأت، ماذا حققت وأين أخفقت؟.

قانون الانتخاب الذي اقترحته الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابيّة، والمعروف بـ«قانون فؤاد بطرس»، كان بمثابة الشرارة الأولى لولادة الحملة، إذ تأسست بعد تقديم القانون الى الحكومة اللبنانية في 6 حزيران 2006 .

في تلك الفترة، كان لبنان يضمّ ثلاث جمعيات تأسيسيّة للحملة: «الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات»، «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيّة» و«المركز اللبناني للدراسات السياسية».

اما اليوم، فالمروحة إتسعت كثيراً، إذ باتت تضم 65 جمعية مدنية وتحالفين منتشرين في معظم الاراضي اللبنانية، وهي تعنى بقضايا المرأة وبمؤسسات التنمية المحليّة، وتعمل على حفظ حقوق الاشخاص المعوّقين، بالاضافة الى مراكز الدراسات وبعض البلديات والنقابات.

باختصار، يمكن اعتبار «الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي» بمثابة وسيلة للضغط لتحقيق أفضل النتائج.

انجازات وقصة نجاح

«إصلاح الانظمة الانتخابية عموماً، والنيابية والبلدية خصوصاً»، هو العنوان العريض الذي تتحرّك الحملة ضمن إطاره. يشير منسقها روني الأسعد الى أن «الحملة توجهت منذ نشأتها الى كل فئات المجتمع اللبناني ومكوّناته، عبر الدفاع الاول والاخير عن موضوع الاصلاح الانتخابي، الى جانب التركيز على الحملات الاعلاميّة والتوصل الى ايصال رسالة الاصلاح الى اكبر عدد ممكن من المواطنين وصنّاع القرار».

في تموز 2012، صدر كتيّب يحمل عنوان «الحملة تروي قصة نجاحها»، يلخص ابرز الانجازات التي حققتها الحملة. يشير اولاً الى أن «الانجاز الاول كان نجاح الحملة في ادخال مفهوم الاصلاح الى الحياة السياسية في لبنان، لاسيما عبر التأثير في النقاش العام الدائر حول اصلاح القانونين الانتخابيين، النيابي والبلدي، ومن خلال تقديم اقتراحات قوانين انتخابيّة مبنيّة على دراسة معمّقة للواقع اللبناني، والعمل على تطويرها بالتعاون مع وقانونيين واكاديميين وخبراء في المسائل الانتخابية».

ولا شك في أن المعرفة المعمّقة بالمسألة الانتخابية والادراك الحثيث للواقع اللبناني، مكنّا الحملة من أن تحجز لنفسها موقعاً مميزاً على الساحة العامة، اذ اصبحت لاعباً اساسياً في أي عملية انتخابية تجري في لبنان، بغض النظر عن مدى تأثيرها أو نجاحها في ايصال عدد كبير من الاصلاحات الى خواتيمها السعيدة. الاّ انها باتت المرجع الأول لكل ما يتعلق بشؤون الاصلاح الانتخابي، وهذا في حد ذاته النجاح الأهم.

اما الانجاز الثاني، وفق الكتّيب، فيتمثّل في «خطوات ناجحة للحملة، هي: الانتشار المناطقي لها، بحيث لم تعد محصورة في منطقة أو إطار جغرافي مركزي، واستطاعت ان تعقد نحو 146 لقاء مفتوحاً في مختلف المناطق للتعريف بالاصلاحات وتشكيل ثلاث لجان في الجنوب والبقاع والشمال لتوسيع الانتشار عبر ايصال مفاهيم الاصلاح الانتخابي الى العامة وادخال تعابير اصلاحية الى معجم القوانين الانتخابية، رغم ممانعة العديد من السياسيين». من ضمن هذه التعابير، تأتي كلمات النسبيّة، والـ«كوتا» النسائيّة وخفض سن الاقتراع، وغيرها من المفردات.

وتتوقف الحملة عند «تحقيق ظهور اعلامي غير مسبوق لأي تحرك مدني في فترة ما قبل الانتخابات». وهنا، يسجل لها اصدار عدد كبير من النشرات أو الملاحق الخاصة التي كانت توزع مع عدد من الصحف الاكثر انتشاراً، مثل الملحق الخاص لشرح الـ«كوتا» النسائيّة، والنشرة الشهرية التي تشرح عن دور الحملة.

خرق رسمي

لم تتوقف الانجازات عند حدّ العمل الداخلي، بل سجّل للحملة خرقها المقار الرسميّة، إن في العمل التشريعي أو السلطة التنفيذية.

في العمل التشريعي، شاركت الحملة وبشكل غير مسبوق، في جلسات لجنة الادارة والعدل والنيابة عبر صوغ القانون الانتخابي عام 2008 ونجحت في الضغط لاعتماد عدد لا بأس به من الاصلاحات، لا سيما الاقتراع في يوم واحد وتسهيل تأمين وصول المعوّقين الى صناديق الاقتراع.

اما في السلطة التنفيذية، فقد استطاعت الحملة أن تشارك وزارة الداخلية في ادارة العملية الانتخابية عام 2009 عبر طلب وزير الداخلية آنذاك

زياد بارود بأن يكون للحملة مكتب استشاري داخل الوزارة بغية دعم الوزارة وتقديم المساعدة التقنية في امور اصلاحية اجرائيّة، مثل تقديم نماذج لقسيمة الاقتراع المطبوعة سلفاً وغيرها، اضافة الى المساهمة في بناء قدرات العاملين في الوزارة لي يستطيعوا الاستفادة من خبرات الحملة في مسألة الاصلاح الانتخابي.

وخلال الدورة السابقة للانتخابات النيابيّة في لبنان، حققت الحملة أكثر من نجاح، إذ كانت اول هيئة مدنية تدخل مراكز الاقتراع، وطالبت باعتماد بطاقة الهوية أو جواز السفر للاقتراع في الانتخابات، مع ضرورة اعتماد الصندوق الشفّاف والعازل والبصمة عبر وضع الحبر على الإصبع، وقد نجحت في تحقيق كل ذلك.

كذلك، نجحت في فرض حق اقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الاراضي اللبنانية في القانون الذي صدر عام 2008، وفي تنظيم الانفاق الانتخابي والاعلام والاعلان.

ولكن، تسجّل هنا بعض الملاحظات: إن حق اقتراع المغتربين تكرّس في القانون لكن لا تزال تنقصه آليات التنفيذ. والمفارقة الكبرى انه يتم دوماً رصد مخالفات للاعلام والاعلان الانتخابيين، فيما لم يتخذ تدبير واحد عبر محكمة المطبوعات، وكأن اياد سحرية تتدخل في الموضوع، والنتيجة معروفة دائماً.

اين اخفقت؟

بعد هذه القائمة الطويلة من النجاحات، ألم يكن ثمّة اخفاقات؟

صور متحرّكة وأكثر من ألفي داعم

لم تتحرّك «الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي» ضمن الشق المحلي فحسب، بل وسّعت اطار أنشطتها. فقد نظمت في 7 حزيران 2012، «اليوم الوطني الثاني للاصلاح الانتخابي» بعنوان «الانجازات العربيّة والآمال اللبنانية»، شارك فيه ممثلون عن السفارتين المصريّة والتونسيّة عرضوا تجربة بلديهما في مجال الاصلاح الانتخابي، وفي سياق التغيير الديموقراطي والتنمية.

وقد جذبت الحملة أكثر من 2000 داعم وصديق على صفحة «الفايسبوك» واكثر من 900 متابع على «تويتر». وقامت باعداد فيلم وثائقي بواسطة الصور المتحرّكة يرمي الى تبسيط مفهوم النسبيّة وطريقة تطبيقها، وعدد آخر من الافلام الوثائقيّة عن اقتراع المغتربين و«الكوتا» النسائيّة، وغيرها من الشؤون الاصلاحيّة. كذلك اطلقت موقعاً على الانترنت يتضمّن برنامج محاكاة تجريبياً للانتخابات النيابيّة بناء على النظم الانتخابيّة المتنوعة وتقسيم الدوائر.

يداً بيد للدفاع عن موضوع الاصلاح الانتخابي أثناء تحرك قامت به الحملة أمام مجلس النواب في أيلول 2012

لا يزال أمام الحملة الكثير من القضايا التي ينبغي تحقيقها والمطالب التي يجب تنفيذها

بالطبع، يجيب الاسعد مشيراً الى أن الحملة «لم تنجح حتى الآن في فرض التمثيل النسبي، وتأليف الهيئة المستقلة لادارة الانتخابات وتنظيمها والاشراف عليها، واعتماد قسائم الاقتراع الرسمية المعدّة سلفاً من الجهة المنظمة للانتخابات، واعتماد «الكوتا» النسائية في لوائح الترشيح بنسبة لا تقل عن الثلث، وخفض سن الاقتراع من 21 عاماً الى 18 وسن الترشح من 25 عاماً الى 22، وخفض ولاية المجالس البلدية من ست سنوات الى اربع، واعطاء حق الاقتراع للعكسريين، وتوفير آليات انتخاب للمرضى والموقوفين، ومنح الناخبين حق انتخاب المجالس البلدية في مكان سكنهم، وفرز الاصوات في المركز بدل اقلام الاقتراع لضمان السريّة».

هذه الاقتراحات نجحت الحملة في ادخالها الى المفاهيم الانتخابية، لكنها أخفقت في تطبيقها على ارض الواقع. الاّ أن هذه الاخفاقات بقيت في سياق استراتيجية وضعتها الحملة لنفسها، كي تقوّم اداءها باستمرار.

ضمن هذه الاستراتيجيّة، تمكنّت الحملة من عقد اكثر من 150 لقاء مع نواب وممثلين عن الاحزاب السياسية ونقابيين واكاديميين ومنظمات غير حكومية، لاقناعهم بضرورة تبنّي الاصلاحات. من هنا، عمدت الى جمع تواقيع النواب على وثيقة اصلاحيّة، سرعان ما ادى الواقع المرير الى عدم التزام جميع من وقعوها بالتصويت عليها في مجلس النواب. رغم أن نحو 5500 رسالة وقعها مواطنون من مختلف المناطق، أعدّتها الحملة للضغط على النواب لتبنّي الاصلاحات وايصال هذه الرسائل الى النواب ضمن « اليوم الوطني للمناصرة» الذي عقد امام مجلس النواب. ولكن السياسيين في لبنان، ويا للأسف، يعيشون انفصاماً حقيقياً، لا سيما في فترة الانتخابات!.

رغم المعوّقات، اخترقت الحملة جدار الصمت، وفتحت باب النقاش واسعاً حول ما نسمعه اليوم من جدال عن قانون «الاكثري» و«النسبي» وغيرها من التفاصيل التقنية الانتخابية، حتى ولو لم تكن النتائج مرضية تماماً.

وعلى مرّ الاعوام السبعة من العمل المضني وتراكم التجارب الجيدة والسيئة، شكلّت الحملة شبكة عابرة للمناطق والطوائف والمراكز، إرتكز عملها في شكل اساسي على فترة ما قبل الانتخابات.ويلفت الاسعد الى أن «عمل الحملة يتوقف عملياً في آذار المقبل، لأن التركيز الاكبر يكون قبل فترة الانتخابات بهدف فرض الاصلاحات. بعد إجراء الانتخابات، ينحصر العمل في اعداد تقرير شامل للعملية الانتخابيّة، بفعل المراقبين الذين ينضمون الى جمعيات عدة من ضمن الحملة، ويرفعون ملاحظاتهم في التقرير النهائي. ثم يبدأ التحضير للاستحقاق الانتخابي المقبل الذي سيأتي بعد أربع سنوات، علماً أن السلطات اللبنانية تبدأ بالتحضير لهذا الإستحقاق قبل أشهر فقط».

دعماً لإقرار النسبية (خالد عياد)

وبسبب إتساع مروحة نواة الحملة، كان من الطبيعي أن تشهد اختلافات في وجهات النظر بين اعضائها، الاّ انها استمرت في التركيز على هدفها المنشود: ايصال اكبر عدد من الاصلاحات. الاّ ان من اسباب انكفاء الحملة عن الاعلام احياناً، عامل خارجي اساسي يتمثل في تراجع وتيرة الحديث عن الإنتخابات مباشرة بعد انتهائها وانصراف الناس والاعلام الى هموم أخرى. هذا الامر يؤثر سلباً على الحملة، إضافة الى عامل داخلي مؤثر ايضاً، يتمثل في اعتماد الحملة خطاباً مراعياً للواقع بعض الشيء، مما يؤدي غالباً الى فترة ضياع، فلا يعود زخم العمل الى الإنطلاق مجدداً الاّ قبل مدة قليلة من العملية الانتخابيّة الجديدة.

ربما كان يفترض بالحملة اللجوء الى مبدأ تسمية الامور باسمائها، أي أن تسمي مثلاً النواب الذين وعدوا بالتصويت على الاصلاحات ثم صوّتوا ضدها أو انسحبوا في اللحظة الاخيرة، وذلك ليس بسبب التشهير بهم بل بهدف توعية المواطنين على نوابهم والضغط عليهم في الدورة المقبلة، وجعل المرشحين يدركون أن ثمة مرآة قد تفضحهم أمام الرأي العام.

وسيلة الميدان... والمستقبل

في الاستراتيجية التي اعتمدتها، لم تترك الحملة حقلاً الاّ وجرّبته. نفّذت خمسة اعتصامات للضغط على الوزراء والنواب، وحصدت نحو الف شخص في مسيرة «النسبيّة» التي انطلقت من وزارة الداخلية الى مجلس النواب، وغيرها من المسيرات بهدف تبني العديد من الاصلاحات، فيما لم يسلَم اعضاؤها وناشطوها من التعرّض للضرب احياناً في محاولة لانهاء تحركهم.

من المؤكد أنه لا يزال أمام الحملة، الكثير من القضايا التي ينبغي تحقيقها والمطالب التي يجب تنفيذها، علماً أن ثمة تحديات أخرى تواجهها، وخطط بعيدة المدى تحاول أن تضعها في طريق التنفيذ. ومن المقرر ان تعمد الحملة قريباً توزيع كتيب على معظم المدارس في لبنان، بعنوان «الاصلاح الانتخابي، أنشطة مدرسيّة تطبيقيّة». الكتيّب بات جاهزاً والحملة تتنظر التعاون مع وزارة التربية في هذا المجال، كي يصبح مادة تربوية ضمن المنهاج، وهو يرمي الى توعية التلامذة على ثقافة الاصلاح، من خلال تمارين يعالجونها ومبادىء سيدركون أهميتها.

ومن بين الخطوات المستقبليّة ايضاً، عمل مبرمج للحملة تعيد من خلاله إعادة تنظيم ادارتها وتوضيح آلية اتخاذ القرار فيها. وهي تدرس لهذه الغاية، امكان اجراء انتخابات داخلية تؤدي الى اختيار لجنة متابعة – مصغرّة (لفترة سنتين) تتألف من 9 أو 12 عضواً، وتتخذ القرارات بالاجماع أو بأكثرية الثلثين في حال تعذّر الاجماع.

ويؤكد الأسعد في هذا السياق، أن هذا الأمر «لا يعني تحوّل الحملة مؤسسة على غرار بقية المنظمات غير الحكومية، بل هو مجرّد مرحلة لتنظيم ادائها مع الحفاظ على طابعها كحملة تجمع بين منظمات عدة وتكون عابرة للمناطق. ولتجنّب تحوّل الحملة لجنة تنسيق، ينبغي الاستمرار في حشد التأييد لها بين الجمعيات والافراد في بيروت والمناطق، ومتابعة التواصل مع الجمعيات للحفاظ على نشاطها وزخم التزامها ومشاركتها كقوّة ضاغطة في حراك الاصلاح».

ويشير الى أن الحملة تعمل حالياً على تحديين: «اخراج مسألة الاصلاح الانتخابي من الموسميّة عبر بناء مروحة شعبية واسعة تتمتع بثقافة انتخابية واسعة تدرك اهمية الاصلاح، والتعاون مع الهيئات القضائيّة التي لا تزال محيّدة بعض الشيء عن الصراعات السياسية والعمل على ربط الاصلاحات في الاتفاقات الدولية التي وقعها لبنان، وخصوصاً الاتفاق الدولي لالغاء كل انواع التمييز ضد المرأة والاتفاق الدولي لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة».

ومن المهم أن نشير الى أن المناخ السياسي في لبنان قد يشكّل حجر عثرة أمام الحملة بسبب الاصطفاف السياسي والتصنيف الضيق، سياسياً وطائفياً ومذهبياً، إضافة الى أن النقص في التمويل سيؤدي حكماً الى عدم تحقيق الأهداف بالسرعة المطلوبة .

لكن بعيداً من النجاح والفشل، يمكن التوصل الى استنتاج واضح من خلال تجربة «الحملة المدنيّة للاصلاح الانتخابي»، يحدد لنا ثلاثة عوامل يمكن أن توصل أي حملة مدنيّة ذات مضمون سياسي، الى الأهداف التي طالما سعت الى تحقيقها:

- القدرة على الحشد الشعبي عبر اعتماد لغة سهلة وعملية وواضحة، ومن خلال تشبيك مناطقي فردي وجماعي، ولقاءات ودورات تدريب مكثّفة.
- التأثير على الطبقة السياسية عبر اعتماد لغة تراوح بين التشدّد والمرونة.
- اعتماد استراتيجية اعلامية متميّزة وخلاّقة.

الحراك المدني لإسقاط النظام الطائفي في لبنان

بيسان طي

شكّلت التظاهرات التي انطلقت عام 2011 للمطالبة بإسقاط النظام الطائفي، محطة بارزة في الحراك المدني في لبنان. لكن، رغم احتلالها حيّزاً من إهتمام اللبنانيين عموماً والإعلام خصوصاً، إلاّ أنها لم تنجح في تسجيل مكاسب، فيما كانت المنطقة العربيّة تحتفل بنجاح شباب الثورات في إسقاط عدد من الأنظمة.

شهد عام 2011 تحوّلاً في المشهد العربي كما يُقال جزافاً، وجرى فيه الإعلان عن تحوّل جذري، إذ يجمع باحثون كبار – ومنهم التونسي هشام جعيط - على أن حراكاً خفيفاً ومتصاعداً ساد الأوساط الشبابيّة العربيّة منذ تسعينيات القرن الماضي. ولكن، لندع التحليلات جانباً ونغوص في المشهد اللبناني في ذلك العام، مستعيدين «المانشيت الحراكيّة» الأبرز، أي التحرّكات المطالبة بإسقاط النظام الطائفي.

الأحد 27 شباط 2012، انطلقت التظاهرة الأولى وتلتها تظاهرات أخرى شهدت إرتفاع أعداد المشاركين فيها، ليبدو للمرة الأولى منذ أعوام عدة، أن الغاضبين من النظام الطائفي ليسوا أقليّة.

نظام طائفي لتوسيع الشرخ

كان «الهوى العربي» واضح التأثير على الحراك، إثر نجاح الثورتين التونسيّة والمصريّة في الإطاحة بالرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وكان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» قد بدأ يتردّد في أكثر من بلدٍ عربي.

تلقف شبّان لبنانيّون الشعار، إذ كان إسقاط النظام بالنسبة إليهم يعني إسقاط بنيته الطائفية التي حكمت لبنان منذ ما يزيد عن سبعة عقود، و«الترجمة اللبنانية للشعار العربي لا تخرج عنه بل تتماهى معه»، وفق أصحاب الحملة. وفي العودة إلى دفتر الملاحظات، يمكن أن يستخرج الصحافي المتابع لذلك الحراك، تصريحات يرددها مشاركون تفيد بأن النظام الطائفي في لبنان أُسّس أصلاً لاحداث إنقسام بين اللبنانيين، وهو يشكل غطاء للفساد الإقتصادي وسوء توزيع الدخل وتراجع عمليات التنمية (بل حتى غيابها)، ويمثّل عنواناً لغياب العدالة الإجتماعية وحماية المنظومة التي تسمح لـ«أمراء الطوائف» وأزلامهم بتقاسم «كعكة البلاد». لذا، فإن عبارة «النظام الطائفي» في الحراك اللبناني، تشكّل المرادف لكلمة «النظام» في الثورات العربيّة.

الفشل في اسقاط النظام الطائفي مرده إلى غياب المبادرة

لماذا فشل التحرّك؟

من جهة أخرى، كان الطابع السلمي للتحركات المحليّة هو وجهة الحراك الوحيدة، فلم يخطر في بال المشاركين أن تتخذ تحركاتهم أي طابع عنفي وصدامي. وهنا التقى شعارهم مع شعار «سلميّة» الذي رفعه المتظاهرون في الميادين العربيّة. وقد واجه بعضهم عُنف السلطات بسلميّة مفرطة، لنتذكر صورة المصلين على «كوبري» القاهرة، فيما كادت خراطيم المياه تقتلعهم من مكانهم.

ثم كان للحراك اللبناني ميّزة ثالثة تشبه التظاهرات المصريّة والتونسيّة – خصوصاً- إذ أن أعداد المشاركين فيه استمرت في التزايد، من بضعة آلاف في التظاهرة الأولى إلى نحو 40 ألفاً بعد آحاد عدة.

ولكنّ ثمّة سؤالاً يتردد في أوساط المشاركين في الحراك والمساندين لهم: لماذا فشل الحراك المدني في تحقيق أي مطلب يتعلّق بإسقاط النظام الطائفي، بينما نجحت ثورات عربيّة في الدفع إلى تنفيذ بعض مطالبها (كإسقاط رأس النظام). الإجابة ستكون من خلال العودة إلى الحراك اللبناني، مع مقارنات بالتحركات المصريّة التي كان تأثيرها كبيراً في الإندفاعة اللبنانيّة، إضافة الى الإعجاب بها الذي يمكن تلمّسه بسهولة. فثمّة متظاهرون سافروا إلى مصر للتعرف إليها «إعجاباً بثورتها» كما ردّدوا لاحقاً، وقام آخرون بالتواصل مع ثوّار من مصر للمشاركة في إطلاق «إتحاد الثوّار العرب». حتى أن بعض منظّمي الحراك اللبناني، كانوا من الناشطين في التواصل مع مختلف ميادين الثورات العربيّة، وجعلوا حراكهم ضد النظام الطائفي من عناوين التحركات في سياق شبكة تواصل شبابيّة عربيّة.

بدت المظاهرة الأولى عام 2011 (وما تلاها) أكثر تصالحاً مع فئات شعبيّة متنوّعة، عمّا كانت عليها تظاهرات العلمانيين بعد اتفاق الطائف، وذلك من حيث عدد المشاركين والشعارات التي رُفعت. لم تكن تظاهرات «نُخبَة»، الاّ انها نجحت في فرض نفسها عنواناً كبيراً شغل الإعلام المساند للتحرّك أو الرافض له، وهذا ما فشلت التحركات السابقة في تحقيقه. المتابعة الإعلاميّة تمّت بفضل نجاح التحرّك المدني في الخروج من الدائرة الضيّقة. كان يدعى الحراك ضد النظام الطائفي، عبارة سهلة التداول بين الناس، والإسم ليس مجرّد تفصيل بل هو الجزء الأهم من هويّة الحراك. بينما كانت تنتشر في السابق دعوات للمشاركة في الـ «Laique Pride» الحراك الذي انطلق عام 2011، وشكّل مصالحة مع لغة أهل البلاد، لذا انضم إليه شبّان فقراء من مناطق مهمّشة جداً. هذه الملاحظة وردت على لسان عدد من شبّان جاء بعضهم من منطقة حي السلم (جزء من حزام الفقر المحيط ببيروت).

من جهة أخرى، كان الثبات على مطلب إسقاط النظام الطائفي، وإيمان

قراءة في أسباب انكماشه وعدم تحقيقه مكاسب

النظام الذي رغب المتظاهرون في اسقاطه ليس منفصلاً عن الواقع اللبناني (الصورتان لفادي أبو غليوم «السفير»)

«الهوى العربي» أثر على الحراك، إثر نجاح الثورتين التونسيّة والمصريّة في الإطاحة ببن علي ومبارك

المطالبين به بقدراتهم على تحقيق مطالبهم، واعتقادهم بأن الإستمرار في الحراك يشكل وسيلة ضغط مهمة، دافعاً لعدم الإكتفاء بإطلالة سنويّة واحدة. لكن هل كان «منسوب» الثبات و«الشعبيّة» كافيين لتحقيق نجاحات في هذا الحراك؟ الإجابة بـ«نعم» غير صحيحة، ونفي تأثير الحراك يحمل الكثير من الظلم. فالنظام الذي أعلن المتظاهرون رغبة في إسقاطه، ليس منفصلاً تماماً عن الواقع الميداني اللبناني. علماً أن الحراك كان مدنياً في مواجهة نظام عرف كيف يتحوّل منذ الإنتداب الفرنسي «شبكة عنكبوتيّة» تمتد خيوطها في الوعي واللاوعي اللبناني، وقد نجح في إفشال كل خطوات الأحزاب التي أرادت إسقاطه. ففي مراجعة لأرشيف الحوادث في لبنان، ظهر لنا عدد كبير من التحرّكات (المدنيّة وغير المدنيّة)، ومنها مثلاً «البرنامج المرحلي للحركة الوطنية» (1975) الرامي إلى علمنة الدولة وإسقاط النظام الطائفي. إذاً، كان الحراك المكثّف عام 2011 محطة متجددة في مواجهة نظام متجذّر في التربة السياسيّة التقليديّة، لذلك كان التحدي صعباً وكان المتظاهرون يدركون هذه الحقيقة جيداً. فمن الإجابات التي كان السائل يقع عليها، ما يشي بإدراك صعوبة المواجهة. وإذا عدنا إلى إجابات دونّاها، نجد من بينها «نحن في مقابل سرطان يتفشّى بعمق»، أو «الأخطبوط الذي نريد إسقاطه»، أو «المواجهة الشرسة»، أو «إنها حملة مدنيّة ضد نظام مستعد أن يدافع عن نفسه بالسلاح». لكن كل ذلك، لم يدفع المتظاهرين إلى اليأس أو مجرد التفكير بتغيير الطابع السلمي المدني لحراكهم، بل زادهم إصراراً على المحافظة على طابعه كما كانوا يرددون في وسائل الإعلام وفي إجاباتهم عن أسئلتنا. لكن العناد الذي أبداه هؤلاء، لم يكن قوياً لدرجة تسمح بتغيير الواقع الذي يرفضونه.

إقتصر على الآحاد!

هنا، يمكن المقارنة بالحالة المصرية. فحين احتل الشبّان معظم الميادين لم يغادروها، بل استمروا في اعتصامهم حتى حققوا مطالبهم، فيما كان الحراك اللبناني يقتصر على أيام الآحاد! في مصر، توقفت كل النشاطات حتى تحقيق مطلب إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك، وفي لبنان كان الحراك يؤجل على هامش أجندة المشاركين فيه، الى يوم العطلة!

إزدادت نسبة المشاركين في الحراك اللبناني من حيث العدد وتنوّع الفئات الاجتماعيّة والإقتصاديّة كما ذكرنا، لكنه لم يتحوّل مطلباً شعبيّاً جامعاً. ففي حين كنا نرى في مصر مساندة كبيرة مما يُعرف بـ«الأكثرية الصامتة» للثوّار، حتى وصل الأمر بجزء من «الصامتين» إلى الخروج عن صمتهم والمشاركة في الأيام الأخيرة من الثورة، فيما كان الوضع في لبنان مغايراً تماماً، إذ بدا أن الغالبية غير معنيّة بالحراك ضد النظام الطائفي أو غير مؤمنة بقدرته على تحقيق النجاحات.

غياب المبادرة والإبتكار

خرج المتظاهرون في لبنان من بيوتهم وأبدوا إيماناً مطلقاً بمطلبهم، لكنهم لم يبتكروا وسائل مواجهة، ولم يهدموا الحواجز التي ارتفعت في وجه التغيير. في هذا السياق، يمكن الإستعانة بمثل مصري لتوضيح قضية «الإبتكار» و«هدم الحواجز». في الأيام الأخيرة للتظاهرات المصريّة، تشكّلت من ميدان التحرير في القاهرة، مجموعة من الشبّان (راوحت أعمارهم بين 14 و21 سنة)، أطلقت على نفسها «القلّة المندسّة» (في استعارة للتعبير الذي استخدمه مبارك للتقليل من أهمية المتظاهرين ضدّه). وقرر أفرادها إصدار مجلة لا يموّلها أحد، بل تغذّيها مساهمات لا تتعدى الـ 30 دولاراً. صنعوا مجلتهم بأنفسهم، ووجّهوا من خلالها أسئلة مهنيّة، وجعلوا منها مثالاً ناصعاً لمشروع ديموقراطي، فأصروا على فرد مساحات من مطبوعتهم المتواضعة للشبّان المساندين للرئيس المخلوع، باعتبار أنهم يشكّلون جزءاً من المجتمع المصري ولهم الحق في التعبير عن آرائهم ومشروعهم السياسي. في إحدى المحطات، شعروا أنهم في حاجة إلى الترويج الإعلاني لمطبوعتهم كي تتسع شهرتها ويرتفع عدد الكتاب فيها، فلم يفكروا باستئجار لوحات إعلانيّة، ولا الطلب من التلفزيونات والإذاعات والصحف بإمرار إعلان لهم. لم يفكروا بالوسائل التقليديّة للإعلان، بل خرجوا ليقولوا «جدران المدينة ملك الشعب ونحن منه». فقام فنانو «الغرافيتي» من بينهم، بابتكار رسوم إعلانيّة غير تقليديّة للمجلة لرسمها على جدران المدن والأرياف.

أما المشاركون في الحراك اللبناني، فلم يبدوا أي قدرة على هدم الحواجز التي تعترض مشروعهم، بل اكتفوا مثلاً بما روته عنهم وسائل الإعلام. لم يبادروا الى إطلاق «صوتهم الخاص» وإعلامهم القادر على النفاذ إلى شرائح لا تشارك في تحركهم، ولم يبتكروا تالياً ما يوسّع حراكهم المدني ويمنحهم دفعاً إضافياً.

أخيراً، يلحظ من يتابع الإجتماعات المؤسسة للتظاهرات، أن الاختلافات في وجهات النظر كانت تسود المنظمين، والرغبة لدى البعض منهم بالإستئثار بالتنظيم أو الحراك، علماً أن هذا الأمر لم يشكل مادة جوهريّة لهدم التحرّك. لكنّ ثمّة خلافاً حول رفع سقف المواجهة (المدنية طبعاً)، يمكن أن يشكّل مثالاً عن الأمور التي أعاقت تطوّر الحراك. فقد خرجت مجموعة من الشبّان أطلقت على نفسها إسم «حلّوا عنا» لترفع صور شخصيّات لبنانية تعتبرها مسؤولة عن إستمرار النظام الطائفي في لبنان. وبدل أن يتم استيعابها في سياق الحراك المتنوّع التيّارات، حاول بعض المنظمين قمعها ورفض وجودها. وقد بدا أن المشاركين في التظاهرات غير متفقين على «سقف» المواجهة. أما في مصر، فقد هاجم المتظاهرون الرئيس مبارك شخصياً ولم يتخلّوا مطلقاً عن شعار «إرحل»، بينما لم يتبنَّ الحراك اللبناني أي مواجهة تسمي المسؤولين بأسمائهم، فبقي هؤلاء في منأى عن المساءلة من المتظاهرين (إجمالاً)، ليتحوّل الشعار عبارة «فضفاضة» تحتاج إلى تبنّي برنامج بديل من النظام القائم، وتستطيع تالياً أن تبتكر وسائل مواجهة مدنيّة وسلميّة، شرط الاّ تكون تقليديّة.

«وحدتنا خلاصنا»... السلم الأهلي مسؤوليتنا كلنا

سارة مطر

لا تزال تداعيات الحرب الأهليّة ترخي بظلالها على مفاصل الحياة اللبنانيّة، رغم مرور قرابة 37 عاماً على انقضائها، بعد حصيلة حصدت 150,000 قتيل، 17,000 مخطوف ومفقود، 300,000 جريح ومصاب و900,000 نازح ومهجّر، إضافة إلى إصابات نفسيّة واجتماعيّة خطرة، وهجرة الأدمغة، وخسائر اقتصادية بلغت 40 مليار دولار، وانقسامات طائفيّة وتباينات سياسية مستمرة.

وانطلاقاً من المصالحة الوطنيّة المنقوصة، وما واكبها من مخاوف العودة وهول الدمار وظهور معالم جديدة واستمرار الجروح النازفة، كان لا بدّ من خشبة خلاص تقود لبنان الى برّ الأمان ومن فئات وهيئات مدنيّة تحذر من مغبّة الحرب وتنشد الأمن والسلم وضمان حقوق الانسان، خصوصاً أن السلم الأهلي أساسي لتطوّر المجتمعات واستقرارها.

السلم الأهلي حصانة الوطن

ولأن «السلم الأهلي مسؤوليتنا كلنا»، انطلق تجمّع «وحدتنا خلاصنا» بحملة مدنيّة تسعى الى تأسيس السلم الأهلي وترسيخه في سبيل حماية المواطنين وتوفير حقوقهم الانسانية، وتالياً بناء وطن ديموقراطي موحّد ومتنوع، تسوده العدالة والحرية.

وأوضح المنسق العام للتجمّع الدكتور مكرم عويس، أن «الحملة انطلقت عام 2012، بعدما طوّرنا وثيقة استراتيجيّة الاستجابة الأولى لقوى السلم الأهلي، التي أطلقناها في تموز 2012، وأنشأنا غرفة عمليات مع جمعيات أخرى، ونفذنا نشاطات عدة من التظاهرات الى توزيع المناشير والبيانات وعقد مؤتمر صحافي للمقاتلين القدامى».

وقال: «شعارنا الأساسي يركّز على أن السلم هو من مسؤوليتنا جميعاً، رغم الاختلافات والحساسيّات ومن الوضع المتأزم في المنطقة. لذا، لا بدّ من تحييد لبنان وتحصينه داخلياً، كي لا نصل الى انقسامات، من المحتمل أن تزداد وتيرتها مع الانتخابات النيابيّة المقبلة، وأن تجرّنا تالياً الى العنف والاقتتال».

«وحدتنا خلاصنا...لازم نتحرك»

انبثق التجمع إثر مسيرة 13 نيسان 2008، التي نظّمتها جمعية «فرح العطاء» تحت شعار «وحدتنا خلاصنا»، بمواكبة 42 جمعية وأفراد، بحيث انضوت في التجمّع 21 جمعية، حتى بلغ عددها اليوم 27 جمعية.

ويتوخى التجمّع وفق عويس، «تأسيس شبكة وطنية تعمل على نشر القيم المدنية الوطنيّة، ومحاسبة أصحاب القرار ووسائل الإعلام، وتقوية الممارسات الديموقراطية ومجابهة الطائفية والانقسامات الهدّامة، انطلاقاً من أن «وحدتنا خلاصنا...لازم نتحرّك» و«تنذكر وما تنعاد».

وبما أن بيروت كانت ترزح في الأعوام الأخيرة تحت تأثير وضع سياسي صعب وانقسامات خطرة، كان من الضروري تشكيل قوة ضاغطة محايدة تحرص على ضمان مستقبل أفضل للبنان وشعبه. من هنا شدد عويس على أن «التجمّع غير سياسي وغير طائفي وغير مناطقي، فهو منفتح على الجميع. هدفه دعوة المواطنين الى التلاقي وحل مشكلاتهم بطريقة عقلانيّة، عوض اللجوء الى وسائل العنف التي لا تجدي نفعاً، والبرهان 15 عاماً من الحرب... فإلى أين وصلنا؟!».

حملات ضغط وتوعية

مجالات التدخل والأنشطة التي ينفذها التجمّع، تتنوّع بين الضغط على السياسيين عبر نشر أكثر من 25 بياناً صحافياً دعاهم فيها الى احترام السلم الأهلي وحمايته،

ترسيخ قضايا حقوق الانسان يسهم في تعزيز السلم الأهلي (©AFP)

ووجّه أكثر من 7 رسائل الى 30 وزيراً و128 نائباً لتفعيل دعائم السلم الأهلي، ورفع توصيات لوضع سياسات محددة، مثل إزالة اللوحات واللافتات الاعلانية السياسية من المناطق الحسّاسة في العاصمة بيروت، وأطلق توصيات في مجمل اهتمامات الجمعيات الأعضاء التي من شأنها أن ترفع وعي الشباب والرأي العام حول قضايا انسانيّة وحقوقيّة، يتم تسييسها.

وأوضح عويس أن «الحملة شملت التوعية المدنيّة والتواصل مع الشباب من خلال الظهور الإعلامي، مناصرة قضايا السلم الأهلي في المنتديات، دعم مبادرات الجمعيات الأخرى لحماية السلم الأهلي، الاجتماع مع القطاعات والنقابات من أجل بناء قوة ضاغطة أكبر، مواكبة المستجدات وتحديث معلومات الأعضاء عبر نشر المقالات والمعلومات عن القضايا المتعلّقة بالسلم الأهلي، بالاضافة الى أنشطة 13 نيسان ومتابعة القوانين التي تؤثر في السلم الأهلي».

وقد سعت الحملة الى وضع قانون انتخابي جديد منذ عام 2010 بالتعاون مع الحملة الوطنية، ومسودّة مشروع لدعم استقلاليّة القضاء تمهيداً لإطلاق الحملة الوطنية لإستقلاليّة القضاء اللبناني، ومراجعة مقترح قانون الاعلام وتنقيحه، ووضع مدوّنة سلوك وقّعها 39 حزباً وتنظيماً سياسياً وسلّمها أعضاء من التجمّع مع شبيبة «فرح العطاء» الى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في 30 أيار 2009.

وثيقة وذاكرة

وأشار الى أن التجمّع أطلق وثيقة «أساسيات تحصين السلم الأهلي في لبنان»، والتي وقّعها 42 تجمّع وجمعية، «ايماناً منها بأن السلم الأهلي هو حق لكل انسان، وعنصر حيوي وأساسي في حماية نوعية الحياة وتقدّمها، وضرورة حتميّة لاستقرار المجتمع وازدهاره».

وتهدف الوثيقة، وفق عويس، الى «التمسّك بمبدأ الوحدة بين جميع أطياف الشعب اللبناني كخيار حضاري لا غنى عنه، مع احترام الاختلاف في الرأي. وقد عملنا على موضوع الذاكرة وحاولنا التقريب بين أهالي المفقودين والمخطوفين من جهة والمشاركين في الحرب من جهة أخرى، وسعينا تالياً الى ايجاد حلول للقضايا العالقة».

كذلك، قدّم التجمّع ورقة تقترح سبل استعمال متحف بيروت وجعله مركزاً تعليمياً تفاعليّاً يتم الربط فيه ما بين الماضي والمستقبل ويكون بمثابة الذاكرة لأجيال المستقبل، إذ يستقطب شهادات حيّة تجسد ذاكرة الحرب البشعة.

ولفت الى أن «التجمّع عمل على تمتين التواصل مع الشباب عبر رسالة مفتوحة، بحيث تمّ توزيع 35000 نسخة منها، وإلقاء مناشير من الجوّ فوق الجامعات في بيروت، وتوزيع 5 جمعيات أعضاء مناشير وورود على 27 «حاجز سلام» في مختلف المناطق، وكذلك جرى التواصل عبر البريد الالكتروني ولقاءات في بعض المدارس والجامعات».

وتقديراً لعملها المميّز في تعزيز السلم الأهلي، كرّم التجمّع عام 2010 «الجمعية اللبنانيّة لديمقراطيّة الانتخابات» و«اتحاد المقعدين اللبنانيين». وفي عام 2011، كُرّمت مؤسسة «أديان» وجمعية «بيروت ماراتون»، وكرّم الصليب الأحمر اللبناني و«كورال الفيحاء» عام 2012.

نحو مدوّنة سلوك جديدة

في حين، أكّد صعوبة الوضع الذي نعيشه، كشف عويس «سعي التجمّع مجدداً الى اطلاق مدونة سلوك هذه السنة كما حصل في عام 2009، نتوجّه فيها الى السياسيين، الى جانب مواصلة حملات التوعية والتواصل مع الاعلام والجمعيات الأخرى، وكذلك التشبيك مع النقابات والقطاع الخاص، كونها قطاعات مهمّة ترى في السلم الأهلي أساساً لنموّها وازدهارها، فمن دونه لا يستقيم عمل ولا سياحة ولا تجارة.

وأبدى ارتياحه كون التجمّع «تمكّن من نيل ثقة المواطنين ومن تحقيق التواصل وتطوير آليات عمله، من دون أن يقبل بأي تمويل خارجي. ولعلّ ما يميّزه هو تنوّع الجمعيات المنضوية فيه، فمنها ما يتعلّق بالبيئة وقضايا السلم الأهلي ومنها ما يناصر قضايا المرأة والتربية والمصالحة».

وإذ رأى أن «ثمّة من تعلّم ولا يريد العودة الى الحرب»، أكد «أهمية تركيزنا على دور الطبقة السياسية والمجتمع المدني والاعلام ومن عاش الحرب لتحصين الجيل الجديد، فلا يترك غارقاً في الغموض، خصوصاً أننا حتى اليوم لا نعلّم طلابنا التاريخ الصحيح».

وتمنّى عويس «التقدم في مجال السلم وترسيخ قضايا حقوق الانسان والقانون، مما يساهم في تعزيز السلم الأهلي. فعندما نقول جميعاً لا للحرب، تتوقف الحرب ونتصدى تالياً لمن يريد جرّنا اليها، علماً أن جيلنا لديه مسؤولية كبيرة جداً، ورغم كل ما قمنا به لا يزال أمامنا طريق طويل للوصول الى برّ الأمان».

تأثير ملحوظ للمجتمع المدني

لا يمكن أن نغفل التأثير الملحوظ للمجتمع المدني عبر حملاته منذ عام 2005، حيث حثّ اللبنانيين على النقاش الصريح والاتفاق على القضايا الأساسيّة. وفي هذا الصدد، قال عويس: «نرى اليوم كمّاً من المطالب المحقّة التي لم تتطرق اليها الحكومات، من هنا أهمية الحفاظ على السلم الأهلي وعلى أن يبقى النقاش حضارياً ضمن الاطار المؤسساتي»، داعياً المجتمع المدني الى أن «يزوّد النقاش بأفكار وطاقات وقدرات لتطوير الشأن العام، ولا سيما أنه ساهم في شفاء الجروح التي عاناها اللبنانيّون على مدار السنين».

يشار الى أن بعض الجمعيات الأهلية والمدنية نشطت في مجال تعزيز السلم والدعوة الى الحوار، منها حملة «طرابلس منزوعة السلاح» التي نظّمت تحركات عدة في الفترة الأخيرة نتيجة حوداث الشمال، مؤكدة أن «الحل في باب التبانة ليس حلاً عسكرياً وأمنياً فحسب، بل هناك مشكلة اجتماعية يجب أن تحلّ وأن تعالجها الدولة مع المواطنين لتطوير فرص عمل ظروف الحياة وتحسينها».

ويبقى دور هيئات المجتمع المدني أساسيّاً في ضمان حياة أفضل للمواطنين، والارتقاء بحقوق الانسان، وتمتين أواصر المحبّة، والتعاون وتعزيز الاستقرار، وتالياً مناصرة القضايا المحقّة ووضع لبنان في مصاف الدول الحضارية.

الجمعيات والأعضاء

المنضوين في التجمّع:

أيسرف، الأرض لبنان، انتظارات الشباب، المؤسسة اللبنانيّة للسلم الأهلي الدائم، المؤسسة الوطنية للتراث، الهيئة الوطنية للطفل اللبناني، الهيئة الوطنية للعمل الشعبي – عامل، جمعية المقاصد الخيرية الإسلاميّة، جمعية إنقاذ البيئة، جمعية باموس تودوس، جمعية بلدتي، جمعية حماية المواقع والأبنية القديمة - أبساد، جمعية العُلا اللبنانية، جمعية فرح العطاء، جمعية تنمية قدرات المرأة – بليدا، الجمعية اللبنانيّة لحقوق الإنسان، حملة إلى السلام سر، حركة التسلّح الخلقي، حركة السلام الدائم، حركة اللاعنف، حركة لنلتقي، كاتارسيس، لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، متطوّعون بلا حدود، منتدى صور الثقافي، مؤسسات الإمام الصدر، ندوة الدراسات الإنمائية، مجموعة من الأعضاء المنفردين.

جنازة مفتوحة للبيوت التراثيّة

جهينة خالدية

من الأعلى، تفضح بيروت نفسها. النظر إليها من فوق، من برج عالٍ، يُعرّي هذه المدينة. المباني والبيوت المتداخلة، غير المتناسقة تفضح بشاعة بيروت وما خلف واجهاتها المرتّبة. لا أثر لشوارع متكاملة، متجانسة عمرانيّاً، سكانيّاً وتراثيّاً.

باتت بيروت مشوّهة. برج، بيت، فشارع. برج، مبنى، فـ «أوتوستراد». مجمّعات تجارية ضخمة. أبراج تحجب عنا البحر والسماء، تولد فوق تراث هذه العاصمة، وعلى أنقاض ما تبقى من بيوتها القديمة.

فوضى في الهدم، والإعمار، وإعادة الإعمار! فوضى بدأت مع الحرب الأهلية في لبنان، وتضخّمت بعد اتفاق الطائف وما زالت مستمرة حتى اليوم. فوضى لم يستطع أحد تنظيمها. كل ما أمكن فعله هو مجرّد تحركات، وضغط من المجتمع المدني الذي رفع الصوت مراراً، متسلّحاً بالإعلام. مجتمع مدني يعتمد أساساً على أفراد ناشطين هرعوا ليل نهار إلى المسؤولين في البلديات والمحافظات ووزارة الثقافة لحماية بيت هنا، ومبنى هناك، حديقة هنا ومَعْلم هناك. أحياناً كان كل ما يمكنهم فعله هو الاعتصام، والتنديد والدفع نحو تجميد هدم بعض البيوت، ليعود المستثمر (بالتواطؤ مع المسؤولين)، وينجح هو وجرّافاته في خرق كل القرارت وتسوية بيوت تراثيّة... بالأرض.

ثمّة ناشطون بكوا، صرخوا، رفعوا اللافتات، عقدوا مؤتمرات صحافيّة، وثّقوا بالصور وقدموا الوثائق ليحموا تراث بيروت. من ينسَى تحركات المهندسة المعمارية منى الحلاق لحماية مبنى بركات (المبنى الأصفر) في السوديكو، الذي يتحوّل اليوم إلى متحف بيروت؟ من ينسى كاميرا ناجي راجي التي وظّفها ليوثّق صور بيوت معرّضة للهدم، وعاد في الأيام التالية ليجدها ركاماً؟ ناجي الشاب العشريني الناشط الذي ولد وعاش في شارع لبنان في منطقة الجميزة في بيروت، وعى مبكراً أزمة هدم البيوت القديمة، بعدما طُلب منه ومن عائلته إخلاء منزلهم بسبب الهدّم. يومها تنبّه الشاب إلى أن بيوت بيروت الجميلة في طريقها إلى الزوال.

في العام 2010، كان راجي قد أنهى دراسته هندسة الديكور، وانطلق في البحث عن طريقة للتحرك. وما كان منه إلا أن صمّم بمساعدة مصمّم غرافيك، «لوغو» يتألف من قناطر ثلاث، وأرفقه بجملة تطلب الدعم والتواصل لحفظ تراث بيروت. طبع ألف نسخة من تلك الدعوة وألصقها في كل شوارع العاصمة.

شكلت تلك المبادرة الفرديّة البحتة، نواة «تجمع إنقاذ تراث بيروت - Save Beirut heritage». تجمّع شاب، بات اليوم يضمّ عشرات المتطوعين والفاعلين على الأرض، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي. استطاع أن يجذب الاهتمام إلى قضية لطالما كانت حكراً على متخصّصين، أو ناشطين من فئة عمرية أكبر، من مهندسين، أو مالكي البيوت التراثية، أو نخبويين مهتمين بهذا الشأن.

سعى هذا التجمع وفق ما يقول راجي إلى «التوعية على معنى التراث، وأهمية البيت التراثي. إذ عادة ما بيدي الشباب تململاً من قضية حماية تراثنا، وكأنما يُهيأ له أن التراث لا يتعدّى كونه جرن كبّة، وبيوت متصدّعة، في حين أنه جزء من هويتنا وصورة بلدنا الحضاريّة. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، وعيٌ لدى هؤلاء بضرورة حماية محيطهم والأحياء ذات الطابع التراثي».

بعد فترة قصيرة من رفع راجي للدعوات طالباً الدعم، تلقى اتصالاً من شاب تبين أنه يعيش على مقربة من بيته. هو جورجيو طراف، العشريني الذي وحّد جهوده مع راجي، وقاما معاً بتنشيط الجمعية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لعرض صور تفضح هدم بعض البيوت المصنّفة تراثيةً وممنوعة من الهدم. وعبر «فايسبوك» استطاعا جمع نحو عشرة آلاف مؤيد لقضيتهما، يشارك عشرات منهم في تحركات واعتصامات على الأرض بين الفينة والأخرى... وتحديداً كلما استشعروا خطر خسارة بيت تراثي، أو معلم تاريخي مهم.

يلفت طراف إلى أن «هدف التجمّع الأساسي كان تحفيز كل مواطن، وجعله مهتماً، وتحويله إلى مراقب أو «شرطي» يحرس البيوت التراثية أو يخبرنا عمّا تتعرّض له على «الخط الساخن» 011310 71». ذلك لأنه من الصعب على «المجتمع المدني وحده أن يحمي هذه البيوت، فيما قانون حمايتها قابع في الأدراج، علماً أن مناهجنا الدراسية لا تركز على أهمية هذا التراث أو كيفيّة الحفاظ عليه".

بيت أمين معلوف.. وداعاً

من البيوت التي ندد التجمّع بقرارات هدمها، بالتعاون مع جهات أخرى (من بينها مثلاً، الجمعية اللبنانية لحماية التراث - أبساد، وجمعيات أخرى)، قصر عكر عند زقاق البلاط، والمرفأ الفينيقي في منطقة ميناء الحصن (حيث أصدر وزير الثقافة غابي ليون قراراً شفهياً في 26 حزيران 2012 بالموافقة على رفع العقار عن لائحة الجرد العام للمواقع الأثرية والأبنية التاريخية والتي أدرجه فيها في ٤ نيسان 2011 سلفه الوزير سليم وردة. ولم ينتظر القائمون صدور القرار في «الجريدة الرسمية» قبل أن يبدأوا فوراً بتدمير المِعلَم)، إضافة إلى ميدان سباق الخيل الروماني (العقار الرقم 1370) في منطقة وادي أبو جميل، وصولاً إلى منزل المفكر والأديب اللبناني أمين معلوف (أصدر وزير الثقافة غابي ليون في بداية السنة قراراً بهدمه).

هذه البيوت والمواقع، وغيرها، تعرّضت للهدم أو التخريب على مرأى من عدسات كاميرات الإعلام، ورغم علم وزير الثقافة الحالي الذي وصف بأنه أكثر وزراء الثقافة تخلياً عن قضية البيوت التراثيّة، بل أكثرهم تراخياً برخص الهدم وإزالة بيوت عن لائحة الجرد العام. علماً أن أحد أبرز نشاطات تجمّع «إنقاذ تراث بيروت» هو التعاون مع وزير الثقافة السابق سليم وردة لتشكيل لجنة متخصصة تمنع اصدار رخص هدم قبل نيل موافقتها.

رغم كل ذلك، ما زالت البيوت التراثيّة في كل لبنان، مهدّدة بالزوال. وبات كل يوم، يحمل إلينا خبر «موت» أحدها. هي نوع من جنازة مفتوحة، يصعب الخروج منها. كيف يمكن حماية البيوت القديمة؟ سؤال يوجه دائماً إلى منى الحلاق، التي تعوّل أساساً على المجتمع المدني والأفراد والإعلام. «القانون، لا يحمي هذه البيوت التراثيّة. الناس وحدهم يفعلون. المالكون، والناشطون، والإعلام، لا سيما أنه لا يوجد في لبنان قانون خاص بالمباني التراثية، بل بين أيدينا اليوم قانون خاص بالآثار يعود إلى العام 1933، ومشروع القانون الذي أحيل في حقبة وزير الثقافة السابق طارق متري في العام 2007 على مجلس النواب، ويقترح آلية للعمل وتحديد دور كل جهة مرتبطة بالموضوع، لكنه منذ ذلك الوقت يقبع في أدراج اللجان النيابية».

وتذكرنا بأنه "يصعُب حتى إحصاء ما تبقى من البيوت القديمة التي أحصتها جمعية «أبساد» في العام 1995 لتشجيع المواقع الطبيعيّة والأبنية القديمة في لبنان، بتكليف من وزير الثقافة والتعليم العالي ميشال إده، وحدّدت عددها بـ 1016 عقاراً. وفي العام 1997، عاد رئيس مجلس الوزراء الراحل رفيق الحريري ليكلف المديرية العامة للتنظيم المدني بإجراء الدراسة الأوليّة لمشروع حماية المباني التراثيّة. وأوصت هذه الدراسة بحماية 520 عقاراً في أربع مناطق تتميّز بمجموعات أبنية تراثيّة متجانسة ضمن نسيج مدني متماسك يجعلها ذات قيمة معمارية تاريخيّة على نطاق المجموعة، وتتعدّى القيمة الفرديّة للمباني. ومن ثم اختصرتها دراسة لاحقة لمجلس الإنماء والإعمار قام بها مكتب خطيب وعلمي الى 469، ليتبقى منها 250 بيتاً بعد تقسيم البيوت إلى فئات. A,B,C,D,E وكانت التوصية بحماية الفئات الثلاث الأولى فقط... لكن، حتى البيوت في هذه الفئات، تتعرّض للهدم».

المسح الأخير صدر في شباط 2010 لمرصد «مجال»، وأشار إلى أن «بيروت خسرت 141 مبنى تراثيّاً، كانت مدرجة شتى لوائح التصنيف الذي أجرته «أبساد» في العام 1995 وتلك التي وضعها مكتب «خطيب وعلمي» في العام 1998». ومن نافل القول إن هذا العدد الأخير، ما زال يتعرّض «للحسم» المستمر... في أشهر وسنوات لا تنتهي من «تسوّق» البيوت التراثيّة.

بيوتنا التراثية مهددة بالزوال بسبب هجمة الباطون (©AFP)

«حقي»..

تعزيز الشراكة "البديهيّة" للمعوّقين في الحياة السياسيّة

نيكول طعمة

لم يميّز الدستور في مادته السابعة بين مواطن معوّق وآخر عادي، إذ أنّ «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم». إلاّ أنّ هذا الواقع لا يتماهى مع المشهد المتكرّر من موسم انتخابي إلى آخر في لبنان. معاناة المعوّق تبدأ لحظة مغادرة منزله متوجهاً إلى مركز الإقتراع. يصطدم في مشواره بعقبات حلّها بديهي، مما يعكس إمعاناً من الدولة والمجتمع في انتهاك حق التنوّع والاختلاف المكرّس في الدستور. فكيف في وسع المعوّق تخطّي حواجز لوجستيّة وإنسانية قبل أن يصل إلى صندوق الإقتراع؟.

من «حقي» المشاركة في الانتخابات

تُعتبر المشاركة في الحياة السياسيّة حقاً مقدّساً لجميع المواطنين، وهي واجب يمكّن هؤلاء من إيصال من يمثلهم إلى مجلس النواب كي يشرّعوا قوانين تحفظ حقوقهم. غير أنّ تهميش فئة المعوّقين نتيجة انعدام ثقافة احترام التنوّع ووجود المعوّقات الهندسيّة وغياب الوسائل البديلة، عوامل تمنعه من ممارسة حقّه الانتخابي. هذا الأمر دفع بـ«إتحاد المقعدين اللبنانيين» و«جمعية الشبيبة للمكفوفين» الى التصدي لهذا الواقع عبر إطلاق حملة «حقّي» عام 2005، واضعين نُصب عينيهما هدفاً أساسياً: تفعيل دور المعوّقين في الحياة السياسية وتسهيل مشاركتهم في الانتخابات كقوّة ضاغطة، وإبراز قضاياهم المحقّة.

ترى مديرة حملة «حقي» سيلفانا اللقيس، أنه من الضروري تسهيل عملية اقتراع المعوّق كي يمارس حقّه الدستوري. ويتطلّب ذلك «توفير بيئة دامجة، وتجهيز مراكز الإقتراع بمعايير هندسيّة تسمح له بالوصول إلى صندوق الاقتراع والإدلاء بصوته على نحو مستقل مهما كانت حاجاته الإضافية، وتأكيد حقه في اختيار من يريد لمساعدته في العملية الانتخابيّة، من دون التأثير على رأيه وتوجّهاته».

تطبيق المرسوم

منذ انطلاقها، تعاونت «حقي» بشكل وثيق مع وزارة الداخلية والبلديات. فصدر في العام 2009، اثناء تولّي المحامي زياد بارود حقبة وزارة الداخلية والبلديات، المرسوم التطبيقي المتعلّق بالبيئة الهندسيّة الدامجة، من القانون 2000/220 الهادف إلى تسهيل عملية إقتراع المعوّقين. وتقول اللقيس في هذا السياق: «الحملة عرّفت المعوّقين على حقوقهم وعزّزت اقتراع الناخبين، ورصدت عملية اقتراعهم في الإنتخابات العامة والفرعيّة في أعوام 2007، 2009 و2010 في جميع المحافظات. فالرصد الجيّد والمسح الميداني والإحصاءات والخبرات التي باتت تتمتّع بها الحملة منذ 2005، بالتعاون مع وزارة الداخلية و«الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات»، و«الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي» التي تبنّت «حقّي» بنودها الإصلاحية، حققت أهدافها عام 2010 بإزالة العقبات من أمام المرشحين المعوّقين إلى المجالس البلديّة والإختياريّة، وذلك تعزيزاً للدور التنموي لتلك المجالس، فضلاً عن إنشاء غرفة عمليات مشتركة مع وزارة الداخلية للقيام بكل ما يلزم تسهيلاً لعملية الإقتراع».

أين الداخلية من عملية التطبيق؟

تشير اللقيس الى أن المرسوم «أكد حق المعوّقين في الإستعانة بمساعد أثناء عملية الإنتخاب إذا اقتضت الحاجة، غير أنّ اتفاقنا مع الوزارة يقضي بتحديد خطة وطنية لإزالة العقبات نهائياً، مما يسهم في تطبيق القانون ويسمح لنا بممارسة الضغط على الوزارات المعنيّة كي تجهّز أماكن الاقتراع ولا سيّما تلك التابعة لوزارة التربية. لهذا السبب، وضعت الحملة خطة لمدّة 12 سنة، أطلَعْنا عليها وزارة التربية في الحكومتين السابقة والحالية». وكشفت أن وزارة التربية رصدت مبلغ ملياري ليرة لبنانية لسنة 2013 كي يَشْرَع «مجلس الإنماء والإعمار» في تجهيز عددٍ من المدارس على مدى 12 سنة. وبموجب هذا المرسوم، تألفت لجنة ضمّت أعضاء ومندوبين من وزارات التربية والأشغال والشؤون الإجتماعية والداخلية، إضافة إلى أربعة مندوبين من الجمعيات التي تمثّل الإعاقات الأربع: الحركيّة، السمعيّة، البصريّة والذهنيّة. رغم التحديات الكبيرة، تفخر اللقيس بالإنجاز الذي حققته «حقّي» منذ 2005، وتلفت الى «أن المسح الميداني الذي أجريناه لمراكز الإنتخابات، أظهر واقع هذه الأماكن وقدرة تجهيزها، ولا يزال المسح مستمرّاً كونه يشكّل معطى قوياً لخطة إزالة هذه المعوّقات».

حراك الحملة مستمر

لا تزال الحملة في حراك مستمر وإن بعيداً من الأضواء، ويتواصل نشاطها بموجب الخطة التي وضعتها استعداداً للإنتخابات المقبلة. وتعتبر اللقيس إلى أنه «من الطبيعي ارتفاع وتيرة عمل الحملة في فترة الإنتخابات، لأن الجوّ العام يكون ملائماً للتلقي». في موازاة ذلك، تسعى «حقّي» إلى تشجيع المعوّقين على المشاركة في الإقتراع والمطالبة بمراكز مجهزّة لاستقبالهم». وتركز حالياً على تدريب المعوّقين على كيفيّة التعامل مع المرشحين والضغط عليهم، بغية وضع برامج تشمل قضايا الجميع، ومراقبة خطاباتهم، ورصد الإنتهاكات، وملاحقة الإصطلاحات اللغويّة. وفي هذا الخصوص، تقول اللقيس: «ما زلنا نتابع الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي، بعدما أوصلت صوتنا إلى المجتمع المدني الذي أصبح على دراية بضرورة توفير بيئة دامجة للمعوّقين ضمن الأدوات التي يستخدمها في مراقبته للإنتخابات». وينصب اهتمام الحملة راهناً على القانون الإنتخابي الذي سيصدر للتأكّد من إدراج كل البنود التي تتعلّق بمشاركة المعوّقين في الإنتخابات. كذلك، تتابع «حقّي» مع وزارة الداخلية والبلديات، آلية تنفيذ العملية الانتخابية بدءاً من تنمية قدرات العاملين في الوزارة وتدريبهم على سُبُل التعاطي مع المعوّقين في الإنتخابات، إضافة إلى تحديد تقنيّة واضحة بين الداخلية والمناطق تمهيداً للإنتخابات، مثل تعيين نقاط الإرتكاز ومساهمة البلديات في تجهيز المناطق وفق إمكاناتها».

في طليعة إحدى المسيرات الداعمة للنسبية

وأعربت مديرة الحملة عن رغبتها في معرفة آلية الانتخاب التي ستعتمد مع المكفوفين: «نرفض أن تبقى وسيلتهم الوحيدة الإستعانة بمساعد، إذ حان الوقت كي تكون بطاقة الإنتخابات مؤهّلة لهم».

وتصف عمل الحملة بـ«المتقدّم» على مستوى المجتمع المدني، إلاّ أنه لا يزال «خجولاً» على المستوى الرسمي، علماً أن «موضوع حقوق المعوّقين في الحياة السياسية فرضَ نفسه على أجندة السياسيين وصنّاع القرار، لكن حل المشكلة لم يبلغ المستوى المطلوب نتيجة عدم رصد الموازنة، الأمر الذي يعوّق تنفيذ القرارات». وتضيف في هذا الصدد: «لم نرَ خطة جديّة كما كنّا نسعى. نحن نحتاج إلى خطط وطنية طويلة الأمد، بيد أنّ مشكلتنا مع الوزارات أنّها لا تتبنّى خططاً استراتيجيّة، وكل ما تنجزه غالباً ما يخضع لضغط ما».

تطمح «حقّي» الى توفير دعم مستمر من المجتمع المدني وحضّ الطبقة السياسية على تنفيذ مطالبها، كي لا يقتصر الحراك في الحملة على المعوّقين. هذا التكاتف بين المواطنين، في حال تحقّق، يأخذ بُعداً حضارياً يعزّز صورة لبنان الديموقراطية، ويرسّخ الحقوق السياسيّة والمدنيّة والشراكة البديهيّة في الوطن.

زياد بارود: علينا «كسر» حاجز الخوف

ودعم الحملات المدنيّة بفعّالية و«شراسة»

رحاب أبو الحسن

لم يكن زياد بارود مجرّد وزير للداخلية والبلديات مرّ مرور الكرام، بل ترك بصمات قانونيّة وتشريعيّة لا تُمحى، وبرهن أنه محام لامع ومشرّع يتمتّع بكل المواصفات التي تخوّله أن يكون داعماً لكل أنشطة الحملات المدنيّة التي تناضل في سبيل تحقيق الإصلاحات السياسيّة والإجتماعيّة. وقد طالب الشعب بمحاسبة النواب الذين يصوّتون ضدّ مشاريع حقوق المرأة ومنح الجنسيّة الى أولادها ولا يعيرون اهتماماً للعنف الأسري المتفشي، وغيرها من المشاريع.

يحتفظ البعض في لبنان بمخزون كبير من التعصّب العنصري السخيف

بداية اللقاء مع الوزير الشاب كانت حول مجتمعنا المدني الذي اعتبر أنه «يؤدي دوراً مهمّاً وأساسيّاً في التصدّي للمشكلات الإجتماعيّة والسياسيّة المزمنة في البلاد، علماً انه ينشط على أكثر من صعيد وفي أكثر من قضية، حاملاً بالتغيير والتوصّل إلى وطن تسوده العدالة والديمقراطية، تُمنح فيه المرأة حقوقها ويتوقف العنف ضدها، وتتمكن تالياً من منح جنسيتها لأولادها، ونيل حقها في «كوتا» توصلها إلى مجلس النواب. هذه الحقوق، تمنّت أبرز المناضلات اللبنانيّات ليندا مطر أن تتحقق قبل وفاتها، كما قالت في أحد لقاءات التضامن مع المرأة».

عجلة المطالبة بحق المرأة، إنطلقت وفقاً لما يتذكّره الوزير بارود، «مع لور مغيزل ورفيقاتها اللواتي تظاهرن على خطوط التماس بقمصان بيضاء في بداية حرب 1975 لحماية السلم الأهلي. لقد واكبنا هؤلاء الرائدات وأكملنا نمطاً كان قائماً على مستوى المجتمع الذي كان أكثر وعياً للأخطار في الكثير من الحالات وكان مبادراً، حتى أنه كان يقوم أحياناً بدور الدولة في مسائل عديدة».

لذلك، طالب المجتمع المدني بأن يكون أكثر «شراسة» في الدفاع عن حملاته، و«القيام بالمحاولات الحثيثة والكافية للتصدي للطبقة السياسيّة التي تحظى بمستوى متقدم من وقاحة تخوّلها عدم تبني أي إصلاح».

حملات الإصلاح والجنسيّة

من جهة أخرى، ألقى بارود الضوء على حملات كانت له اليد طولى في إطلاقها والمساهمة فيها ودعمها، وأبرزها حملة الجنسيّة التي انطلقت عام 2002، و«تعتبر حالياً من أكثر الحملات بروزاً، وخصوصاً بعد توصية اللجنة بحجب حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها، فهي شكّلت مبادرة من المجتمع المدني لتطبيق الدستور والإعتراف بأنّ لا مساواة بين الرجل والمرأة في لبنان، وكنت أتوقع من اللجنة الوزارية أن تقارب الموضوع من الزاوية السياسيّة لا من الزاوية التقنيّة، وأن تقترح بدائل وحلولاً وضوابط لإسكات الهواجس ولتقديم مقاربة إيجابيّة تجاه المرأة اللبنانية وأولادها، لكنها لم تفعل، وأنا شخصياً ضد الحملة التي تقول إمّا الجنسيّة للجميع أو لا جنسيّة لأحد، كما أرفض أيضاً القول لا مجال لإعطاء الجنسيّة، كما سرّب من اللجنة الوزارية».

وعن تحرّك المجتمع المدني في شأن الإصلاح الإنتخابي عام 1996، إعتبر أن نشأة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات المعروفة بـ (Lade) كجمعية للإصلاح الإنتخابي، والتي تطورت مع إنضمام جمعيات أخرى إليها، لا تزال حتى اليوم من المجموعات التي تحظى بصوت فاعل في موضوع الإصلاح الإنتخابي، علماً أنه ليست لها حسابات ضيّقة مع أي من المرشحين أو المجموعات الطائفية. رغم ذلك نجد أن صوتها لا يصل، لأن صوت اللا منطق والمزايدات - بكل بساطة- دائماً أقوى. وقد قال لي أحدهم «الإعتدال غير مفيد. التطرّف شعبي، والإعتدال عكس ذلك». هذه الحملة كانت متطرّفة بالحق والمطالبة بالإصلاحات، ولكنها معتدلة جداً في كلامها العابر للطوائف والمناطق، لأنه يبدو أن ذلك ليس مطلوباً في هذه المرحلة».

محاسبة النواب

وحول الوسائل التي يجب أن تعتمد للحدّ من العنف الأسري في ظل عدم تطوير القوانين، لفت الى أن هذه الحملة هي من أكثر الحملات التي تؤشر على مدى سوء وضعنا. فأنا أفهم مثلاً وجود ممانعة على المستوى السياسي لأمور كبيرة، لكني لا أفهم أن يكون أحد ضد العنف وآخر ضد المرأة والأسرة. لذا، أعتقد أن اللبنانيين مطالبون بمحاسبة كل النواب الذين لا يفعلون شيئاً حيال العنف الأسري».

وعن تقويمه لحملة العلمانيين لإسقاط النظام الطائفي، كونه كان وزيراً للداخلية والبلديات عندما أنطلقت، قال: «صحيح، أنني لم أتبنّ يومها موقفاً من الحملة، واكتفيت من موقعي الرسمي بالموافقة على وجود خيمة لها أمام الوزارة، وعمدنا إلى تزويد المشاركين فيها بالكهرباء لإقتناعي بأنّ لدى هؤلاء الشباب ما يعبّرون عنه.

لكن هذه الحملة ضعفت لثلاثة أسباب: 1- كانت جزءاً من حراك عربي أوسع بدا فيه لبنان وكأنه تابع، في حين أن هذا الأخير كان دائماً مبادراً. 2- توسيع رقعة الحملة التي لم تعد تشمل النظام الطائفي فقط، بل أدخلت إليها عناصر أخرى. 3- يتعلّق بعدم وضوح الهدف الأخير ومرحلة المطالبة بتطبيق الدستور وإنشاء مجلس للشيوخ ينحصر فيه التمثيل الطائفي».

و تابع: «رغم أن المشاركين في الحملة كانوا على نقيض كل الطبقة السياسيّة، إلاّ أنني كنت أتمنى لو أن نَفَس المتابعة كان أطول، لأنها من الحملات التي أسّست لشيء ما، لذا أتوقع عودتها».

وعمّا إذا كانت حملة «وحدتنا خلاصنا» قد تمكنت من جبه تهديد السلم الأهلي، رغم أن لبنان عرف حملات كثيرة للحفاظ عليه، اعتبر أن «كل مبادرات الدفاع عن السلم الأهلي جيدة، لكن كي تحقق هدفها يجب أن تُواكب بتضامن أكبر من اللبنانيين من خلال النزول إلى الشارع بأعداد كبيرة لقول «لا للحرب». لكن ما يحصل هو العكس، البعض يتفرّج والبعض الآخر يتبع إصطفافه السياسي، فيما الجزء الأخير لا تعنيه مثل هذه الحملات بتاتاً».

لا للعنصرية وهدم المباني التراثيّة

وعن سبل مواجهة العنصرية التي بدأت تتجذّر لدى عدد من اللبنانيين في الأعوام الأخيرة، اعتبر وزير الداخلية السابق أن المشكلة في هذه القضية «تكمن في عدم تطبيق القانون. فالتمييز العنصري جزء من قانون العقوبات لكنه لا يطبّق، فيما يحتفظ البعض في لبنان بمخزون كبير من التعصّب العنصري السخيف، علماً أنه ليس من حقنا أن نتعامل مع الآخرين بهذه الطريقة، لاسيما وأننا نزعم بأننا روّاد الحضارة».

وفي ما يتعلّق بالمباني التراثية التي تتعرّض لحملة هدم شعواء في لبنان بطريقة عشوائيّة رغم حملات المجتمع المدني، اعتبر أن «القانون الصادر في الثلاثينات سيء ويحتاج إلى تعديل. كما أن الإستنساب لدى الإدارة هو الأسوأ لأنه يأخذنا إلى التهلكة، فبقدر ما تقيّد صلاحية الإدارة فإن الأمر يكون أفضل ويريح البلد أكثر. والمؤسف في هذه المسألة أن القرار الذي يتخذ لا عودة عنه، فالمبنى التراثي لا يمكن تعويضه، وهذا ما يزعجني لأنها مسائل غير قابلة للتصويب لاحقاً».

وأخيراً، أكد بارود أن تفعيل عمل المجتمع المدني الذي يتولّى مهمة التصويب على المشكلات التي نعانيها، يأتي بالنتائج التي يسعى الى تحقيقها. فنحن وللأسف لا نقوم بـ «المشكل» المطلوب عندما تطلق حملة ما، فنتجه مثلاً الى البيت الذي سيُهدم ونطالب بعدم هدمه، بينما المفروض أن نقوم بعمل أقسى وأشد وقعاً من مجرّد المطالبة وأفعل من الصوت العالي، إذ ينبغي كسر حاجز الخوف، وتحطيم قيود عدم مبالاة الدولة كي نبلغ هدفنا المنشود ونحقق مطالبنا».

حملات مدنيّة في لبنان

ريّان ماجد

رينكا ماغار، عاملة أثيوبيّة (28 عاماً)، شنقت نفسها داخل المنزل التي كانت تعمل فيه، وتحديداً في شارع نقابة الأطباء في طرابلس، بتاريخ 3 آب 2012.

ديشاسا ديسيسا، عاملة أثيوبية (33 عاماً)، انتحرت في مستشفى دير الصليب للأمراض النفسيّة في 14 آذار 2012، بعد ثمانية أيام على بثّ مقطع فيديو تتعرّض فيه للتعنيف من موظف في مكتب استقدام العاملات خارج القنصليّة الأثيوبيّة في بيروت.

سجّلت منظمة «كفى عنف واستغلال» 94 حالة اعتداء على عاملات منازل بين نيسان 2011 وأيار 2012، غالبيتها عبارة عن ضرب وتعنيف وامتناع عن دفع الأجرة، وصولاً الى حالات تحرّش جنسي واغتصاب.
وجمعت المنظمة في آب 2010، معلومات عن وفاة 9 عاملات أجنبيّات في شهر واحد!
وكانت منظمة «هيومن راتس ووتش» قد خلصت في تقرير أصدرته عام 2008، الى أن معدل وفاة العاملات لأسباب «غير طبيعيّة» في لبنان بلغ حالة واحدة في الأسبوع، ومن أسباب الوفاة الانتحار والسقوط من المباني المرتفعة.
تعطي هذه الأرقام صورة واضحة عن وضع عاملات المنازل الأجنبيّات، ويأتي نتيجة عوامل عديدة أبرزها نظام الكفالة المتّبع، وغياب تدابير حماية عاملات المنازل الوافدات، والممارسات العنصريّة المتفشيّة لبنانياً.

حق «ملكية العاملات»

بحسب نيشا فاريا، الباحثة في مجال حقوق المرأة في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لا يطبّق قانون العمل على مئتي ألف عاملة، قدِمْن بشكل أساسي من سري لانكا وأثيوبيا والفيليبين والنيبال، إذ يخضعن إلى قواعد تنظيم الهجرة التقليديّة التي تستند الى نظام كفالة أصحاب العمل للعمال. ويشكّل نظام الكفالة، وفق رولا أبي مرشد، منسقّة المشاريع في منظمة «كفى»، أحد أسباب المشكلة، لأنه يمنح صاحب العمل سلطة مطلقة على الأجير. ويشير سعد الكردي، المتطوّع في «حركة مناهضة العنصرية»، الى أن «صاحب العمل، وفقاً لهذا النظام، ليس مسؤولاً عن المُستخدم فحسب بل «يمتلكه» أيضاً، إذ يمكنه حبس العاملة في المنزل ومصادرة جواز سفرها وحرمانها من الطعام والامتناع عن دفع مستحقاتها وتشغيلها لساعات طويلة من دون منحها إجازات». وتشير زميلته في الحركة رنا بو كريم، الى أن صاحب العمل يلجأ أحياناً الى «تخويف» العاملة لدى ارتكابها «خطأ» ما، بالاتصال بالمخفر وحبسها لفترة قصيرة. وتضيف «أن العاملة تبقى منسيّة في المخفر، وكأن لا وجود لها ولا قيمة». وتروي بو كريم أنها ذهبت حديثاً الى المخفر برفقة القنصل النيبالي لرؤية عاملة نيباليّة محجوزة فيه، وأول كلمة قالتها لهما: «ماء». بلغت الحرارة 38 درجة ولم ينتبه أحد الى وجودها في المخفر. بقيت 24 ساعة كاملة بلا طعام أو شراب.

إخفاق القضاء في توفير الحماية

«لا توفر الدولة اللبنانية الحماية للعاملات»، يقول الكردي. وقد أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريراً عام 2010، يتناول إخفاق القضاء اللبناني في حماية عاملات المنازل الوافدات. وأظهرت المنظمة بعد مراجعتها 114 حكماً قضائياً خاصاً بالعاملات الأجنبيّات، أنه لم توجه أي تهمة الى أصحاب العمل بسبب حبس العاملات في المنازل أو مصادرة جوازات سفرهن أو حتى حرمانهن من الطعام.

الفصل العنصري

عند خروج العاملات أو العمّال الأجانب من أماكن إقامتهم، غالباً ما يتعرّضون لممارسات عنصرية. ويلفت الكردي الى «أن التمييز موجود في كل الأماكن: المطار، الشارع، المدارس والمطاعم». ويضيف أنه «عند انهيار مبنى في الأشرفية عام 2012، كان تعاطي الدولة والإعلام معيباً في حقّ العاملين الأجانب. لم تُذكر أسماؤهم ولم تُرو حكاياتهم. وعند إنقاذ كل اللبنانيين من تحت الأنقاض، توقّف البحث وجاءت الجرّافة لتجرف معها عاملاً هندياً»! ثمّة أيضاً تمييز يبرز بشكل نافر في كلّ صيف. إذ رغم صدور تعميم عن وزارة السياحة يُلزم فيه المسابح استقبال الزبائن، بغضّ النظر عن أعراقهم وجنسيّاتهم، لا يزال «الفصل العنصري» مستمراً في مسابح لبنان.

حمايتهنّ من العنف

يجمع الناشطون والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، على ضرورة وضع حدّ لهذه الممارسات العنصريّة وغير الإنسانيّة التي تتعرّض لها عاملات المنازل الأجنبيّات في لبنان.
يبدأ التغيير، وفقاً للناشطة رلى أبي مرشد، بإلغاء نظام الكفالة وفصل العلاقة بين صاحب العمل والأجير: «يجب ألا يُكتب على الإقامة إسم المستخدِم، هو صاحب العمل وغير مسؤول عن العاملة».
وينبغي العمل أيضاً، وفق منظمة «هيومن رايتس ووتش»، على تبنّي قانون للعمل يخصّ عاملات المنازل ويتماشى مع المعايير الدوليّة، واتخاذ

لمواجهة العنصريّة

ضد الممارسات العنصرية في لبنان (©AFP)

يشاركن في المهرجان العمالي الذي أقيم في شهر نيسان 2012 (©AFP)

تدابير لحماية العاملات من العنف كمراقبة مكاتب الإستخدام بدقة.
تعمل منظمة «كفى» و«حركة مناهضة العنصرية» والعديد من الجمعيات الناشطة، على نشر مفاهيم المساواة والعدالة في المجتمع اللبناني وعلى فضح الممارسات العنصريّة. يذكر في هذا السياق، الحملة التي قامت بها «حركة مناهضة العنصريّة» لكشف الممارسات التي تتبّعها إدارات المسابح في لبنان، إذ أجرى ناشطوها إتصالات بـ30 مسبحاً، سمح واحد منها فقط لعاملات المنازل الأجنبيّات بالسباحة! كذلك نظّمت حملة «شايف حالك» عشاء في مطعم فاخر خصّصته للعمّال والعاملات الأجانب، ومنعت اللبنانيين من الدخول في تلك الليلة.
نظمّ أيضاً العديد من الجمعيات مهرجاناً عُمّالياً في 29 نيسان 2012، شاركت فيه عاملات المنازل الأجنبيات بأزيائهنّ المتنوّعة، ورقصْن على ألحان بلادهنّ التقليديّة. «شكّل هذا المهرجان مناسبة لإظهار الوجه الثقافي والإنساني للعاملات، وإعطائهنّ الفرصة للتعبير والتواصل»، بحسب الكردي.

AFP©

ممارسات ضد السوريين والفلسطينيين

«اقتحمت عناصر من «فوج التدخل» في الجيش اللبناني، في تشرين الأول 2012 منزلاً في منطقة الجعيتاوي في الأشرفية يقيم فيه عمال معظمهم من السوريين، وضربوهم بقسوة. أُجبر السوريون على الركوع، أيديهم خلف ظهورهم، قبل أن يُضربوا. آخرون رفسوا في بطونهم، فيما هم مستلقون على الارض.أصوات الأدوات المرتطمة بالأجساد والصرخات اللاحقة والأنين كان يمكن سماعها عبر الشارع. استمرت العملية قرابة أربع ساعات، ولم تكن ثمة مذكرات توقيف في حقّهم». هذا ما جاء في تقرير نشره موقع «ناو» بعد الحادثة. وأبدى نديم حوري، نائب مدير قسم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، قلقه من تعرّض عناصر الجيش العنيف لهؤلاء العمال.
وبعد العديد من التوقيفات غير القانونيّة والممارسات العنيفة في حق ناشطين ونازحين وعمّال سوريين، أخذت مع بداية السنة الجارية تتصاعد التصريحات والمقالات و«الفيديوات» العنصرية الخطيرة في حق السوريين والفلسطينيين، ووصلت الى حدّ مطالبة البعض بإعادتهم الى بلادهم، مما يعني احتمال مواجهتهم الموت هناك.
حيال هذا الأمر، أصدرت «حركة مناهضة العنصرية» رديّن، الأول على مقالة نشرتها نايلة تويني في جريدة «النهار» بعنوان «العبء الفلسطيني مجدّداً»، والثاني على خطاب الوزير جبران باسيل، الذي طالب بإقفال الحدود في وجه النازحين السوريين، باعتبار أن «لبنان ليس مكبّاً». وجاء في ردّ الحركة الثاني أن «الإنتقال الى لبنان ليس حلم كل لاجئ سوري (....) وأن الوطنية تعني الرغبة في تحويل هذا الوطن مساحة آمنة تحترم حقوق كل من يعيش فيها وتصون كرامة الجميع، بغض النظر عن لونهم وجنسهم أو طبقتهم الاجتماعيّة، ولاسيّما الهارب إليها من ظلم وذلّ». ويعمل الناشطون في الحركة أيضاً على إصدار «فيديوات»، تشكّل رداً على الأصوات العنصريّة اللبنانيّة التي تحمّل اللاجئين الفلسطينيين في السابق والسوريين اليوم «مسؤوليّة خراب البلد».
وقد تزامنت هذه البيانات مع مبادرات إنسانيّة ومدنيّة، هدفها إغاثة النازحين السوريين والفلسطينيين الذين يعيشون وضعاً مأساوياً. فتأسّست حملة «جمع مستلزمات البرد للنازحين السوريين في لبنان»، ووسّعت حملة «سوا لأجل سوريا» ورشة عمل الإغاثة في محاولة لتلبية تزايد أعداد الهاربين من جحيم الموت السوري من جهة، ومواجهة البرد المناخي و«الأخلاقي» الذي يخيّم على طقس لبنان والسياسة فيه من جهة أخرى.
«يعتبر العديد من الأشخاص أن عَملنا في فضح العنصرية يُسيء إلى صورة لبنان، وأن ثمة مبالغة في تصوير الانتهاكات التي تتعرّض لها عاملات المنازل الأجنبيات أو كرامات النازحين السوريين والفلسطينيين. ويتساءل بعضهم: «لماذا التركيز على حقوقهم، في الوقت الذي لا يتمتّع اللبناني بأي حقوق؟» يقول الكردي قبل أن يعلّق: «وكأن النقص في الحقوق يبرّر إستعباد الناس وعدم الاكتراث الى وضعهم».
يبقى أن نضيف، أن بيان المثقفين والناشطين والحقوقيين اللبنانيين واللبنانيات الصادر في كانون الثاني الماضي، شكّل رداً جماعيّاً من مواطنين ذوي حضور وتأثير في الشأن العام على مناخ سياسي يتوسّل التحريض ضد اللاجئين. وبيّن، كما أنشطة المجتمع المدني المذكورة، أن العنصرية ولو تفاقمت في لبنان، فستظل تُواجَه بمبادرات لمحاصرتها والحدّ من انتهاكاتها...

أكثر من 90 حالة ملتبسة سنوياً بين العاملات الأجنبيات

دلالة رفض القانون

حازم الأمين

في دلالة رفض المؤسسات الدينيّة لقانون اختياري للزواج المدني في لبنان ما يدعو فعلاً الى الذهول، فالقانون المقترح «اختياري»، وهو بهذا المعنى يضع المواطنين أمام حق الاختيار بين اللجوء اليه وبين الزواج وفق ما تمليه عليهم شرائع مللهم. فالرفض هنا يعني رفض اعطاء المواطنين الحق في ان يختاروا، وهو بالتالي، أي الرفض، ينطوي على خوف من أن يختار المواطن الزواج من طريق عقد مدني لا ديني، وهو اعتراف بأنّ في المقترح إغراء سيطيح لاحقاً نفوذهم، وأن الدين إملاء وقصر وسلطة.

والحال ان موقف دور الإفتاء والكنيسة، على لا ديموقراطيته وتعسفه، يشي بقدر من الضعف، إذ يسعى الى منع المواطنين ليس من الزواج من طريق عقد مدني، بل يمنعهم من الاختيار، وهو اعتراف بضعف الموقف الذي وضعوا أنفسهم فيه. فأنا أمنعك من أن تختار غيري، عندما أشعر بأنك في صدد أن تفعلها. ثم إنني بإقدامي على منعك مستعيناً بما منحتني إيّاه غير الشرائع الوضعيّة، إنما أضع نفسي في موقع يلامس «الألوهة»، وهذه الى جانب كونها منتهى النرجسيّة، هي أيضاً حافة الجنون.

اذاً، نحن نراوح بين «الألوهة» والجنون في مواجهتنا رفض القانون الاختياري للزواج المدني، ورغم ذلك يبدو أن المفتين والآباء أقوياء في موقعهم الرافض، وهذا منتهى الغرابة في المواجهة. فالموقع القوي هنا ينطوي على غياب مطلق للعقل وللمنطق، فيما الموقع الضعيف لأصحاب مشروع القانون هو العقل بعينه، وهو الحق البديهي في أن يختار المرء وسيلة زواجه.

اذاً، الخوف من الزواج المدني الاختياري هو خوف مما هو جوهري أكثر، والشعور بأن تمريره هو مقدمة لتهميش موقع «الملّة» في ادارة شؤون حياتنا.

لكن المعركة هذه المرة ليست مستحيلة، ذاك ان من يقاوم صدور القانون، يقاوم أيضاً قوة هائلة مندفعة من خارج عالمنا الضيّق. فكم بدا المفتي ضعيفاً عندما أصدر «الحُرم»، وكم كانت قلّة متحمّسة لزواج نضال وخلود أقوى من «كثرة» ادعت الفتوى تمثيلها.

الرسم من صفحة "تزوجنا مدني.. وع قبالكن"، رسم صممه: باسل فقيه، من موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).

يعمل مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المموّل من الإتحاد الأوروبي، على تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاع في لبنان وتوفير مساحات آمنة ومشتركة للجماعات المحلية لمناقشة مخاوفها علنًا. ونتيجة الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإتحاد الأوروبي عام 2011 التي تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي في لبنان، يعزّز المشروع التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي على المستويات المحلية والوطنية بمختلف انواعها بما فيها الشباب والمدرسون ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجالس البلدية والاختيارية. كما يقوم المشروع بتنظيم برامج تدريبية لزيادة الوعي وبناء القدرات وتعزيز التواصل، مما يتيح للمعنيين بالسلم الاهلي وحل النزاعات فرصًا أفضل للمساهمة في الحوار الوطني على مستويات متعددة وفي بناء مجتمع متماسك وآمن.

مشروع ممول من الإتحاد الأوروبي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

Empowered lives.
Resilient nations.

لمزيد من المعلومات
مشروع تعزيز السلم الأهلي في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 980583 - 01

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص
خط: السلم الأهلي خليل ماجد